جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

الرهانات الجديدة للأمن المتوسطي وانعكاساتها على واقع العلاقات الأورو مغاربية بعد 2011

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- بن سالم سعيد
- حمادي المحفوظ

إشراف الأستاذ:
-د. معمري خالد

لجنة المناقشة

-د/أ. جداوي خليل	رئيسا
-د/أ. معمري خالد	مقررا
-د/أ. بن غربي الميلود	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/ESS/M1339015043/M072100190

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله تعالى .

وإلى كل أفراد أسرتي .

إلى روح جدي وجدتي . رحمهما الله تعالى .

إلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء المسار الجامعي .

وإلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي . وكل من ساهم في تلقيني وتدريسي في الحياة.

وخصوصا إلى الدكتور المشرف : أستاذي معمري خالد .

فـهـرس المحتويـــــات

2020 / 2019

فهرس المحتويات

إهداء

مقدمة.....ص 1

الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري للدراسة.....**ص5**

المبحث الأول : البناء المفاهيمي للأمن.....ص5

- المطلب الأول: مفهوم الأمن و مستوياته.....ص5
- المطلب الثاني: أبعاد الأمن.....ص10

المبحث الثاني : الإطار الجيوسياسي للمنطقة المتوسط.....ص15

- المطلب الأول: مفهوم منطقة المتوسط.....ص15
- المطلب الثاني : الأهمية الجيو سياسية لمنطقة المتوسط.....ص17

المبحث الثالث : الرهانات الجديدة للأمن المتوسطي.....ص20

- المطلب الأول: الرهانات الأمنية الجديدة في المتوسط.....ص20
- المطلب الثاني: عوامل بروز التهديدات الامنية في المتوسط.....ص27

الفصل الثاني : العلاقات الأورومغاربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط.....**ص32**

المبحث الأول: تأثير الرهانات الأمنية الجديدة على الأمن في المتوسط.....ص32

- المطلب الأول : انعكاسات الإرهاب ص32
- المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة.....ص34
- المطلب الثالث: تداعيات الهجرة الغير شرعية.....ص36

المبحث الثاني : طبيعة التهديدات الأمنية لدول المنطقة المغاربي.....ص39

- المطلب الأول :التهديدات السياسية والاجتماعية.....ص39
- المطلب الثاني :التهديدات الاقتصادية.....ص44

المبحث الثالث :مصادر التهديدات الأمنية للدول المغاربية.....ص53

- المطلب الأول :المصادر الداخلية للتهديد.....ص53

- المطلب الثاني :المصادر الإقليمية للتهديد.....ص62
- المطلب الثالث :المصادر الخارجية للتهديد.....ص69

المبحث الرابع :التحديات الأمنية للعلاقات الأورومغاربية بعد 2011 .....ص76

- المطلب الأول :الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن المنطقة المغاربية.....ص76
- المطلب الثاني :إشكالية التطرف والموقف الأوروبي منه.....ص78
- المطلب الثالث :اشكالية التدخل الخارجي في الشؤون المغاربية.....ص81

خاتمة.....ص85

قائمة المصادر و المراجع.....ص87

المقدمـــــة

2020 / 2019

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه احد أهم مقومات الحياة الإنسانية ، أمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد و الدولة المؤسسات والمنظمات الإقليمية و العالمية في العملية الأمنية إذ كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافضة الدولة على كيانها العسكري فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، حيث أجمع باحثي الدراسات الأمنية على أنها تهديدات أمنية جديدة تضاف إلى التهديدات التقليدية، ومن هذا المنطق فان مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة.

وقد برزت إشكالية الأمن في الحوض المتوسطي كحقيقة فرضت نفسها في هذه المرحلة وما انجر من تفجير للنزاعات الداخلية وتداعيات حرب الخليج الثانية والثالثة
وبروز ظاهرة الإرهاب الدولي بعد 11 سبتمبر 2001 ، وبلوغ التنافس الأوربي الأمريكي أوجه في منطقة المتوسط إلى موجة الثورات الشعبية التي اجتاحت بعض الدول العربية وبالأخص في المنطقة المغاربية نهاية 2010 ، وما شهدته من تفجير الوضع في ليبيا بتدخل حلف الأطلسي وسقوط نظام القذافي وهذا ما نتج عنه من فتح مخازن الأسلحة وتهريبها من طرف الجماعات الإرهابية كل هذه المعطيات في بيئة دولية غيرمستقرة–متغيرة،جعلت من البعد الأمني يحتل الصدارة.

ويعتبر الاتحاد الأوربي بصفته فاعلا رئيسا في السياسة الدولية، وبحكم علاقاتها التاريخية بالمنطقة المتوسطية والمغاربية، أكثر المتأثرين بهذه التحولات التي تنعكس
مباشرة على مستوى بناء ترتيبه الأمني الذي يعتبر المتوسط من أهم العوامل التي تتحكم في مصالحه وآليات تحقيق استقراره باعتبارها منطقة جيو إستراتيجية تمس مباشرة بالتصور الأمني الأوربي بكل أبعاده.

فيؤكد التحليل الاستراتيجي لموقع المنطقة المغاربية ذا أهمية باعتباره حزام متوسطي وواجهة افريقية، مما جعل هذا الكيان الاستراتيجي وفق الدراسات الأمنية يتعامل مع مصادر

التهديد والتحديات الأمنية التي تهم وتخص جميع السياسات القطرية لهذا الكيان من جهة ومن جهة أخرى في علاقة دول المنطقة بالاتحاد الأوربي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا السياسة الدولية وهي الأمن وهو أهم الحاجات الأساسية التي سعى الإنسان لتحقيقها.

كما تزداد أهمية الحديث عن الأمن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيو–استراتيجية كمنطقة البحر الأبيض المتوسط وكون الموضوع يسلط الضوء على ابرز التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب،الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.....الخ) والتي تعد من أهم الظواهر الأكثر تعقيدا وغموضا في العلاقات الدولية.

وتبرز أهمية الموضوع أيضا في دراسة تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري في مختلف الجوانب "العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية..... الخ

أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الموضوعية:

محاولة فهم وتفسير طبيعة التهديدات ومصادرها،وفهم البيئة الأمنية، وذلك بالاعتماد على المقتربات النظرية المتعلقة بفهم أسباب و مصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على أمن الدول، وهو ما يتطلب دراسة العلاقة بين مفهوم الأمن والمفهوم الموسع وبروز التهديدات الأمنية الجديدة، و الإستعانة بالنظريات المفسرة لظاهرة العنف و الإرهاب والجريمة المنظمة،والهجرة غير الشرعية.

ب/ الأسباب الذاتية:

لاشك أن الرغبة الملحة لدينا في معالجة موضوع التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الأورو مغاربي أهم و ابرز مبرر لاختياره ، و توفر هذه الرغبة هو سبب هام في مدى إنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول

الموضوع ذات الارتباط بواقع الجزائر والدول المجاورة له ،من أجل الوقوف على إشكالية البحث و الحصول على أجوبة يمكن المساهمة بها لتذليل العقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

إن الضرورة تقتضي معالجة المواضيع التي قد تساهم دراستها في توضيح الرؤى ورسم تصور شامل لواقع التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط ومدى ترابطها مع البيئة العالمية.

إشكالية الموضوع:

قمنا في دراستنا للموضوع بتناول تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط على الأمن القومي للدول الأورو مغاربي وعلى إشكالية العلاقة بين التهديدات الإقليمية و الأمن في دول جنوب المتوسط ،وباعتبار أن الجزائر تتمركز في موقع جغرافي إفريقي يتميز بكثرة التهديدات خاصة الآتيه من دول الجوار "ليبيا،تونس،مالي" ومن هنا تستوجب طبيعة الموضوع صياغة **الإشكالية الرئيسية** على النحو التالي:

ما تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط على الأمن القومي للدول الأورومغاربي ؟.

الأسئلة الفرعية :

-ما هي التهديدات الأمنية الجديدة؟

-هل تأثر الأمن القومي الأروربي بتفاقم الأزمات في دول المغاربي ؟

-هل غياب التنسيق الأمني بين دول الجوارمغربي أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة ؟

الفرضيات:

لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، سيتم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية :

تؤثر التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط على الأمن القومي الأورومغاربي بمكوناته وفي كل مجالاته.

الفرضيات الجزئية :

-الهجرة غير الشرعية، الارهاب ،تجارة مخذرات،تبييض الأموال.....الخ.

-غياب التنسيق الأمني بين دول المغاربية أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة.

الإطار المنهجي للدراسة:

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج وعليه نستعين بالمنهج التاريخي الذي من خلاله، يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع و بداياته الأولى و مختلف المحطات التاريخية و الأحداث المهمة لمساعدتنا على فهم الموضوع إلى جانب استخدامنا له لتتبع مسار التطور التاريخي لمفهوم الأمن في ظل النظريات التقليدية السابقة إلى غاية التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة.

كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا مًوضوعيا عًبر جمع الحقائق و البيانات و باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة لأنه يعد من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية وهي تمثل طريقة أو مدخل لبحث يتم التركيز فيه على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة فرعية، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كامل المتغيرات والظواهر المرتبطة بها بالوصف الكامل والتحليل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التركيز على حالة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي متوسطي.

الإطار النظري للدراسة:

من خلال موضوعنا الذي يتكلم عن الأمن القومي نجد أن هناك العديد من النظريات التي تطرقت إليه بالتفصيل وهذا ما نجده في النظرية الواقعية والليبرالية التي تناولته من المفهوم الضيق و من الجانب الآخر نجد أن لنظرية النقدية التي تناولته من المفهوم الموسع.

الفصل الأول

إطار مفاهيمي و نظري للدراسة

2020 / 2019

المبحث الأول:البناء المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن ومستوياته.

يعتبر مصطلح الأمن من المصطلحات السياسية الحديثة نسبيا التي لم يكتمل نمو مفاهيمها،وتأكيد عناصره، وإثبات قوانينه،فمازال يتغير ويضاف له تعريفات وعناصر، ويتسع مفهومه أو يضاف له بظهور حالات جديدة على الساحة الدولية،إضافة إلى أن الباحثين الأكاديميين ما زلوا مختلفين فيما بينهم في كثير من أسس ومبادئ الأمن،بل حتى في تعريفه ومفهومه.[1]

أولا: الأمن لغة:

تناولت الدراسات والمعاجم الغوية والأجنبية كلمة "الأمن"، مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف مساويا لغياب الخطر،متفقا مع ما ورد في النص القرآني حيث نجد كلمة "الأمن"،في صيغ مختلفة،فالأمن في الأصل هو الطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وما ينجر عنه من راحة النفس،فان كلمة "الأمن"، وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة "امنين"،ومنها ثلاث مرات ذكر فيها "الأمن"،بصيغة مقابلة للخوف في قوله تعالى:"**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف(4)**[2]"،وقوله كذالك:"**وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا**"،وقوله تعالى:"**وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول والى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل من الله عليكم ورحمته لاتبعكم الشيطان إلا قليلا(83)**[3]،ومنه الأمن ضد الخوف.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف والطمأنينة الحفظ عدم الخيانة، الثقة، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.[4]

ثانيا: الأمن اصطلاحا:

---

[1] سليمان عبد الله حربي،**"مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ،ص9.

[2] الاية 4 سورة قريش، **القران الكريم**

[3] الآيتين (81 - 82) سورة الأنعام، **القران الكريم**.

[4] -ممدوح شوقي كامل،**الأمن القومي و الجماعي الدولي**،دون طبعة ، القاهرة دار النهضة العربية ، 1985 ،ص 28

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من كثرة استخدامه،فهو لا يختلف عن بعده الغوي من الناحية الجوهرية إلا انه اخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

-تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بان تعريف الأمن هو: "حماية الدولة من الخطر أي القهر على يد قوة أجنبية".

-يقدم هنري كيسنجر تعريف للأمن بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".[1]

- أما روبرت ماكنمارا(Robert Macnamara) أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: "لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حد أدنى من الإستقرار الداخلي،الأمر الذي لايمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية"[2] . فالأمن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون تنمية لامجال للحديث عن الأمن.

-أما باري بوزان (Barry Buzzan)، وهو احد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه: "غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع". يعتبر تعريف باري بوزان من احدث تعريفات الأمن الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية.ويراه أيضا انه: " العمل على التحرر من التهديد ، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي اعتبرها معادية في سعيها للأمن، إن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعرضان أحيانا أخرى، أساس الأمن هو البقاء لكنه يحتوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني ب " العمل على التحرر من التهديدات" ذالك انه في ظل الفوضوية فان الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا".

ومن خلال هذه التعريفات وعلى الرغم من صعوبة حصرها، يمكن إعطاء تعريف شامل للأمن حيث يمكن القول بأنه: "قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وباقي قدرات في شتى القطاعات في الحفاظ

[1] لخميسي شيبي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 14
[2] روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن، ترجمة**: يونس شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971 ،ص 39

على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل والخارج في سلم وفي وقت الحرب وذالك مع استمرار هذا في الحاضر والمستقبل".

ومن خلال استعراض التعريفات السابق للأمن، يمكن لنا استخلاص ثلاثة صفات رئيسية للأمن وهي:

- **النسبية:** بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد امن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذالك يعني تهديد أمن الآخرين.
- **الشمولية:** بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد وإنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها: العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ...
- **الدينامكية:** بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسالة الأمن المتغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي.

المطلب الثاني: مستويات الأمن

أولا/ مستويات الأمن:

01- الأمن الإقليمي:

إن الأمن الإقليمي أو الأقاليمي أصبح من أهم القضايا السياسية الدولية والأمن الدولي على حد سواء، سوى من خلال التأثير والتأثر والقوة والبناء المؤسسي ومجمل التفعلات المتبادلة داخل الوحدة الإقليمية الفرعية والأساسية، والأمن الإقليمي يتضمن إطار من الديناميكية المختلفة مثل الدور وعدد ونوعية القوى الفاعلة فيه،ومن أهم فقهاء مركبات الأمن الإقليمي تشير إلى أعمال بوزان ويفر، حيث قدم نموذجا لديناميكيات الأمن الإقليمي الفرعية والأساسية والتي من خلالها يمكن فهم طبيعة مفهوم الأمن الإقليمي الفرعية والأساسية والتي من خلالها يمكن فهم طبيعة الأمن الإقليمي.

ويتمتع النموذج البوزاني والويفري بثلاث مستويات أطرية وهي تشكل الأزمات في الإقليم وطبيعة النظام الإقليمي القائم، والمجتمع الأمني في المركب الأمني، حيث مجموع

القوى الإقليمية في هذا النظام دائما يتوقع سلوكها أزمات في الإقليم وطبيعة النظام الإقليمي القائم.

ومن هنا لفهم النظام الإقليمي وماهية يتوجب تحديد ما إذا كان هناك مركب أمني إقليمي بنيويا وهيكليا فرعي أو أساسي أحادي.[1]

ارتبط نظام الأمن الإقليمي بتوجهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزها:*- المدرسة الإقليمية التي نشأة بمواجهة فكرة عالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعالية للحفاظ على أمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى إقامة حكومة عالمية تضمن جمع الدول لحفظ الاستقرار، ومنع الحروب.

*مدرسة التكامل ودورها في دفع العجلة الإقليمية، حيث كان منظري الوظيفة وخاصة الوظيفة الجديدة إسهامات كبيرة في دفع التكامل الوظيفي على المستوى الإقليمي.

ويقصد بلأمن في الإطار الإقليمي، تكامل مجموعة من الدول التي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ في ما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.[2]

02- أمن الوطني (دولي):

وقد عرف **وولتر ليبرمان Wolter Lippmane** يعرف الأمن الوطني بقوله أنه عندما تكون الدولة أمنة، عندها لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح وأن أمن الدولة يكون مساوية للقوة العسكرية والأمن العسكري، إضافتا إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح المتغلب عليه، وركز في تعرفه على استخدام القوة العسكرية، أي حماية المصالح المشروعة كإطار للقوة.[3]

وتبقى المشكلة الأساسية لكل مشاكل الأمن الوطني في الدولة المسلمة خصوصا ودول العالم عموما تتمثل في مفهوم الذي تنطلق منه مجهود الرامية لتعزيزه، فالمفهوم لا يراعي جوانب رئيسية تتصل بالموضوع وفق تصور صحيح وتفكير موضوعي، ذلا فإن تصحيح

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية . وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، ط 1، د س ن، ص 15

[2] وهيبة تباني، **الأمن المتوسطي في إستراتجية الحلف الأطلسي** – دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب- مذكرة لنيل شهادة . الماجستير تخصص علوم سياسية، جامعة تيزي وزو ، 2010 ، ص 19

[3] ميلاد مفتاح الحراثي، **مرجع سابق**، ص 17

ذلك المفهوم خطوة ضرورية لبلورت رؤية واقعية يمكن من خلالها ترجمة ما يبرز في الدولة من اهتمامات رسمية وغير رسمية تخص الأمن الوطني.[1]

03- الأمن الإنساني:

إن جذور مفهوم الامن الإنساني نتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ونطاقه وتبرز جذور مفهوم الإنساني في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1945 الذي كان تركيزه منصبا على إرساء بعض القواعد الكفيلة بحقوق الإنسان، وبالتالي تحقيق أمن إنساني، أعقب ذالك بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني، إلا أنه لم يكن لها صدى كبير ودور مؤثر في طرح المفهوم، وقد قدم تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) تعريف للأمن الإنساني في التقرير الذي أصدره في 1994 حول التنمية الإنسانية المستدامة ، بحيث يرى البرنامج الأممي للتنمية ومن خلال الأمم المتحدة أن الأمن الإنساني كان دائما يعني شيئين رئيسيين "التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة" وقد عدد التقرير سبعة مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي،الأمن البيئي، الأمن الشخصي،والأمن السياسي.

وقد تم الأخذ بهذه التعاريف من طرف العديد من المفكرين وكذا لجنة الحكم الشامل سنة 1995والذي استند عليه كذلك ممثل اليابان تاكسو يوكيو T.TAKASY حين أكد أن فهم اليابان للأمن الإنساني المطابق لمفهوم الأمم المتحدة، وازدادت المسألة الأمنية توسعا، إذ أصبحت اليوم أمننا اجتماعيا، والأمن في العمل وفي الغذاء والصحة،البيئة،"فالأمر إذ لم يعد في تصور العالم ، وإنما في ضبطه".[2]

- المستوى الفردي:

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعني بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعد وجود ما يهدده أو يقلق سكينته.

[1] بن محمد الشقحاء فهد، **الأمن الوطني: تصور شامل- المفهوم الأهمية مقومات**، جامعة نايف، ط 1، دون ذكر البلد، 2004 ، ص35.

[2] ميلاد مفتاح، **المرجع السابق**،ص19

وبالرغم من أن مستويات الأمن تبدو منفصلة إلا أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة فحسب Jon Burton فإن حالات اللا استقرار في المجتمع الدولي هي انتشار الحالات النزاع واللا استقرار في البيئة الداخلية وبالتالي فإن تحقيق الأمن على المستوى الإقليم مرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي أي الأمن في مستواه الوطني ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي ونمط التفاعل الحال في إطار النظام الدولي الكلي ويبز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتداد للصراع الثنائي فقد كانت رغبة كل طرف في تحقيق مكاسب سببا في حروب إقليمية أو بالوكلة تتدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر وهذا ما يمس الأمن الإقليمي إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني ويتضرر الإنسان أو الفرد من كل هذا وهنا يبرز المستوى الفردي ومن هنا يتبين أن هناك ترابط بي مستويات الأمن كل مستوى يؤثر في مستوى آخر.[1]

المطلب الثاني: أبعـــاد الأمن

01- البعد العسكري :هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة

[1] ميلاد مفتاح ، **المرجع نفسه**، ص 20

الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب.[1]

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد "القوة البشرية والأسلحة"،ومن حيث النوع أو الفعالية "رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة" أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل: الأحلاف العسكرية سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

02- **البعد السياسي:** يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئية الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطني إلى العلاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، والحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي

[1] طارق رداف، **المرجع السابق**، ص 16

القيم الأخري، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى استعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية كيانها ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية.[1]

03- **البعد الثقافي:** يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح لتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة ، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية، فالتميز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على ثقافة أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود احدهما ينفي بالضرورة وجودة الآخر، بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حد الأدنى وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم الدولة أو انفصال أجزاء منها، ويبرز الأمن في بعده الثقافي من خلال " العلاقات الثقافية الدولية" التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه (هنتغون) في أطروحته صراع الحضارات حين يعتقد أن الثقافات تدخل في صراع على مستوى الدولي يقود إلى نتائج تربط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتميين إليها ضد الثقافات الأخرى.

غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تامين الفكر والعادات والثقافات.[2]

04- **البعد الاقتصادي:** يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه، فالدولة ترسم جملة من الأهداف تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية، فالاتحاد

[1] طارق رداف، **المرجع السابق**، ص 17
[2] محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس، 1996 ، ص 117 .

السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج سنة1979 بغزوه لأفغانستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة1983 والتي لم تكن ذات أهداف إستراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا، وبالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي وهذا ما ذهب إليه جوزيف ناي الذي دعى أن تقوم الدول بتعظيم منافعها عن طريق الاقتصاد.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في: [1]

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.
- القدرة على توفيق بين المصالح المتعارضة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار غير عقلاني ويتقاطع مع تحليل " جون برتون "، فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها.

ويهدد الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب ندرة الموارد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان.

05- **البعد النفسي:** هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتفاء التهديد أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها فيها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصف ضمن هذا البعد كتابات كل من "كوفمان" التي ترى بأنه على الرغم من التعدد وجهات النظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك هو التحرر من الخوف، وأيضا كتابات

[1] رداف طارق، **المرجع السابق**، ص 19

"لينكولنLINCOLHIN" الذي يقول في هذا الصدد : "إن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف أو الحاجة إلى الأمن هي أولى الحاجيات التي يسعى الإنسان إليها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية الأساسية، فإذا لم يحقق الإنسان حاجته إلى الأمن استحال العالم كله في نظره إلى عالم من الخوف والتهديد ولن يستطيع حينها انجاز أي شيء ذا مستوى أكثر ارتفاع كحاجات تحقيق الذات أو المعرفة على حد تعبير "ماسلوMASLO" عند تصنيفه للحاجيات الإنسانية.

إذن فالأمن من خلال بعده النفسي هو اختصار للتحرر من شعورية الانعدام الأمني كبديل لاحتمالية التهديد الأمني.

06- البعد البيئي: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض أنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة....الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية/ البيئة بمفهوم الأمن البشري وبالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن، لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن والسلم لتشكل لنا ثلاثية "السلم، الأمن،البيئة" حيث نشر تقرير لجنة BHUNDTLAND سنة1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك"، أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل نظرية السياسية الخضراء. فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول والمجتمعات والأفراد.[1]

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة ، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية

[1] عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية،قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002)، ص70-73 .

اقتصادية....الخ، كما أن اختلاف مستويات الأمن أدى إلى أن يكون لكل مستوى في حد ذاته أبعاد مثل: المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع الفرد بنصيب من الثروة الاقتصادية وأن يتمتع بحقوقه السياسية أي بعد اقتصادي وسياسي....الخ، كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية وهو بعد اقتصادي.

وبالتالي فنتيجة لتشعب الأمن، فإننا نجده يشمل ويحتوي كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول.

المبحث الثاني: الإطار الجيوسياسي لمنطقة المتوسط.

المطلب الأول: مفهوم منطقة المتوسط

يعرف البحر الأبيض المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فمثلا كان الرومان يسمونه Mare Nostrumأي بحرنا، بحر الروم، يطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط. أما الأتراك فسموه(أكنديز) التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثره زبد أمواجه، واشتق اسم البحر الأبيض المتوسط من توسطه الأرض وهو مشتق من الكلمتين اللاتينيتين Méditerranée وهما Médiu يعني المتوسط و terra وتعني الأرض، و توسط قارات العالم القديم وهي أسيا، إفريقيا، أوروبا ، و يتموقع بموقع استراتيجي هام [1] .

من خلال التعريفات المختلفة لمنطقة المتوسطية و الدول المتوسط يمكن القول بوجود معيارين لتعريف الدول المتوسطية وهما المعيار الجغرافي والمعيار الاستراتيجي.[2]

1/ **المعيار الجغرافي:** البحر الأبيض المتوسط، جغرافيا عبارة عن مساحه مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي أسيا، إفريقيا، أوروبا ويقع بين خطي عرض 46 شمالا و خطي طول 50.5 غربا و 36 شرقا، ² ،ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق حوالي2510000 ،كلم ² ،أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسلافيا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 3540970كلم ²يتصل البحر الأبيض

[1] تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، ، (جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014ص47 .

[2] محمد السيد سليم،**العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية**، الرياض: مطابع جامعة سعود،دون طبعة ، 1991 ،ص 1

المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق و في الاتجاه كلم الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور الدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجهة الجنوبية يتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس.

ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار التي تمتد منه وتتفرع عنه كما يلاحظ "فرناند بروديل"(يتفرع عن البحر الأبيض المتوسط البحار التالية: البحر التيراني، البحر الأدرياتيكي، البحر الأيوني، بحر إيجة، البحر الأسود).[1]

وعليه فان الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط وهي تقع في القارة الثلاث أسيا، أفريقيا، أوروبا وهذا حسب ما توضحه الخريطة التالية:

الخريطة رقم 1 : الخريطة الجيوسياسية للمتوسط

[1] إبراهيم شريف، **أوروبا دراسة إقليمية للدول الجنوبية**،دون طبعة ، مصر: المؤسسة الثقافية الجماعية، 1960 ص 13

المصدر : sites.google.com

2**المعيار الاستراتيجي:** يتمثل المعيار الاستراتيجي في أن تكون هناك مصالح و أهداف بين مجموعه من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا فالارتباط يمكن إن يكون اقتصاديا أو سياسيا وهذا بمعنى وجود علاقات تعاونيه تجعل مجموعة من الدول غير متوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة بالدول المتوسطية تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط ومنها الأردن، موريتانيا، البرتغال، دول الخليج العربي .

وعليه فان المعيار الجغرافي يبقى له دور في تحديد الانتماء المتوسطي أما المعيار الإستراتيجي يعتمد على ذكر النشاط و انخراط تلك الدول وعلاقاتها في مجال التعاون المتوسطي.

المطلب الثاني : الأهمية الجيو سياسية لمنطقة المتوسط

يشكل البحر المتوسط معطى وواقع جيو– سياسي حضاري وتاريخ في آن واحد وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا إستراتيجيا هاما بحكم ميزتها البحرية الهامة "المجال ،الحركة" و الأفضلية المميزة موقع فريد من نوعه في نقطة تقاطع ثلاث قارات " أسيا، إفريقيا، أوروبا" ونقطة إتصال بين المحيطين الأطلسي والهندي، فهو ليس كالبحار الأخرى وبالتالي فان جيو– سياسية البحر المتوسط أو لا جيو– سياسية المجال الأرضي المحيط به [1] .

للتأكيد على الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال مورتن كابلان kaplan Morton إلى القول" أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، احتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيط بحوض البحر الأبيض المتوسط "، [2]وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية استراتيجيه تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التصنت وتسهل عمليه الانتقال و الاتصال كمنطقة جبل طارق و مضيق البوسفور والدردنيل، قناة السويس، القوة التي يمكنها أن تغلق هذه المناطق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى.

[1] تباني وهيبة ، **المرجع السابق** الذكر،ص ص 51-52.
[2] محمد صابر عنترة، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط،تحديد البحر المتوسط**، دون طبعة ،إضافة للأمن العربي، مجلة قضايا عربية، لعدد4 1980 ، ص 14.

قسم ماكندر حسب نظرية المجال الحيوي التي جاء بها العالم الألماني "فريدريك راتزل" العالم إلى الجيوبوليتيكي ووزعه بين ثلاثة أقسام رئيسية هي:

1- قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية و روسيا الأوروبية و الآسيوية .

2- الجزيرة العالمية: تشمل ثلاث قارات أوروبا، أسيا، أفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط.

3- الهلال الخارجي: وهو الهلال الذي يغلق الجزيرة العالمية ويضم بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية جنوب أمريكا أستراليا، وأضاف أخر وهو الهلال الداخلي ويضم، ألمانيا النمسا، تركيا الهند، الصين .

وفق هذا التقسيم وضع ماكندر المعادلة الشهيرة "من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"، وبناء على هذا التصور فان موقع حوض المتوسط جد هام يتوسط الجزيرة العالمية التي تشمل القارات الثلاث أفريقيا أسيا، أوروبا ومن هنا فان من يسيطر عليه يسيطر على العالم.

وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيو- سياسيه لمنطقه المتوسط على مر التاريخ وشكل الفضاء المتوسطي تقاطع و إتصال شعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة أكثر من هذا كان رهانا لنزاعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته.

أما فيما يخص الأهمية الجيوسياسية للجزائر :باعتبارها جزء من المنطقة المتوسطية وبلدنا نبرز هذه الأهمية من خلال التالي:

فمن حيث الأهمية الجغرافية تقع الجزائر في شمال قارة إفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي والنيجر وشرقا تونس وليبيا وغربا المغرب و الصحراء الغربية وموريتانيا تبلغ مساحتها2.381741 كلم2 ، تشكل الصحراء عمقها الإفريقي و تضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء وتمتد حدودها على طول 6343كلم ،فهي تقتسم 1376كلم من الحدود مع " جمهورية مالي" ، و 956 كلم مع " جمهورية النيجر"، و464

كلم مع " الجمهورية الإسلامية الموريتانية "، و1559 كلم مع "المملكة المغربية"، و42 كلم مع "الجمهورية العربية الصحراوية"، و982 كلم مع" ليبيا".[1]

الخريطة رقم(2): الخريطة الجيو سياسية للجزائر

المصدر: studies.aljazeera.net

وفي الجانب العسكري، تحتل الجزائر المرتبة الأولى من بين دول منطقة الساحل و الصحراء من حيث الإنفاق العسكري ما رشحها لتكون السوق الأكثر جاذبية في ظل ارتفاع الإنفاق ، ومن حيث التعاون في المجال الأمني، تعتبر الجزائر الفاعل النشيط على المستويين الدولي والإقليمي، تعتبر الجزائر أول دولة شاركت في العملية البحرية ((المسعى النشط)) في المتوسط ، وهي عضو مؤسس للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في نيويورك 2011،مشاركة الجزائر في التدريبات البحرية الثامنة ((فينيكس إكسبرس)) في 2012 مقارنة بباقي دول الجوار، وعلى غرار ارتفاع معدلات الإنفاق في المجال العسكري، فإن الجزائر تمتلك خبرة كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب منذ بداية التسعينيات تاريخ ظهور أول جماعة متشددة مسلحة GIA ضمن حدودها الداخلية.

[1] يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية : تخصص دراسات مغاربية ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 2016 ،ص 209 .

المبحث الثالث: الرهانات الجديدة للأمن المتوسطي.

المطلب الأول: الرهانات الأمنية الجديدة في المتوسط

أولا: الإرهاب.

يعرف الإرهاب بأنه " استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلق خسائر مادية، بغيه تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي ".[1]

ويعرف الإرهاب أيضا بأنه "العنف المستخدم ضد الأشخاص بقصده إخافتهم و إجبار السلطات والهيئات و الأشخاص ذو الشأن على تأييد أو تنفيذ المطالب أو تحقيق الأغراض التي من أجلها كانت الأعمال الإرهابية".[2]

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 ، و أدت هذه الأحداث إلى التحول في نمط هذه الظاهرة حيث إنتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدولة إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان و حدود.[3]

فالإرهاب ظاهرة اجتماعية أصبحت اليوم أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها العالم بصفة عامة وحوض البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة ، وتعتبر ظاهرة الإرهاب الأبرز في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل طالت الدول بأشكالها و أنظمتها الديمقراطية منها و الديكتاتورية، المتقدمة منها والمتخلفة، الشرقية منها والغربية الإسلامية منها وغير الإسلامية [4].

---

[1] أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014)، ص 178.

[2] حسين المحمدي بوادي، **تجربة مكافحة الإرهاب**،ط 1، دار الفكر الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 23

[3] وهيبة تباني ، **المرجع السابق الذكر**،ص 152

[4] علي يوسف الشكري، **الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط 1،القاهرة، دار السلام الحديث، 2007 ،ص 20

يسعى الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية من وراء الجرائم المرتكبة وقد عرفت دول غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي سلسلة من العمليات الإرهابية بقيادة جماعات إرهابية على رأسها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والمرابطون، الموقعون بالدم، بوكو حرام...الخ وتمركزت العمليات الإرهابية خاصة في مالي النيجر تشاد بالإضافة إلى ذلك ليبيا التي أصبحت معقلا للجماعات المتشددة لاسيما أنصار الشريعة في شرقها و فجر ليبيا في غربها.

ارتبطت ظاهرة الإرهاب الدولي في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، تحديدا في منطقة الساحل الإفريقي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتفرعاتها المختلفة في مختلف دول المنطقة ، باعتبارها تمثل أحد أهم الأخطار و التهديدات الأمنية التي تهدد العالم بصفة عامة ومنطقه المتوسط وشمال إفريقيا بصفة خاصة .

وقد عرف انتشار تنظيم داعش الإرهابي خاصة منذ عام 2015 في ليبيا وتحديدا في منطقة الهلال النفطية وصولا إلى منطقه سرت الساحلية، و نفس الشيء بالنسبة لتونس خاصة المناطق الحدودية الليبية .

تنظيم القاعدة الإرهابي الخطير منذ 2007 ،وكانت أعماله الإجرامية في بداية المطاف ضد أهداف داخل العمق الجزائري، ليتسع في ما بعد ويشمل دولا أخرى في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة مالي والنيجر وتشاد ليبيا وموريتانيا...الخ.[1]

وزيادة على كل ما سبق فان التنظيمات الإرهابية التي ذكرناها، خاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش)، الذين نجح منذ عام 2014 التمدد غربا باتجاه منطقه المغرب العربي، وهو ما أكدته العديد من التقارير الغربية .

وإذا استثنينا الجزائر التي تزخر بتجربة طويلة في مكافحة الإرهاب فان باقي دول منطقة شمال إفريقيا وخاصة الساحل الإفريقي تعاني من ضعف وهشاشة بنيتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، وحتى العسكرية الأمر الذي سهل على هذه التنظيمات الإرهابية الخطيرة اختراق هذه الدول و إضعافها واستنفاذ قوتها.

[1] عبد الوهاب بن خليف، **جيو سياسة العلاقات الدولية المتغيرات،القواعد، والأدوار**، ط 1، الجزائر، المحمدية، دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2016 ، ص15 .

يؤثر تواجد هذه الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط عامة و شمال إفريقيا ومنطقه الساحل الإفريقي خاصة مع تعاظم تجارة المخدرات و الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة و الاتجار بالأسلحة على دول الجوار ومن بينهم الجزائر و أمنها الوطني وما حدث عام 2013 في حادثة تيقنتورين النفطية في الجنوب الجزائري من عمل إرهابي الذي كان سبب في تسلل إرهابيين من التراب الليبي إلى داخل الحدود الجزائرية، لخير دليل على ذلك.[1]

فيما يخص أوروبا فقد طالتها الأعمال الإرهابية وتمثلت في تفجيرات باريس في 13 نوفمبر 2015 ولندن في 15 سبتمبر 2017 حيث نجد أن أوروبا ليست في مأمن من هذه الجماعات الإرهابية ،فالإرهاب أصبحت ظاهره عابره للأوطان والحدود.

تقدر قوات الجماعات الإرهابية ،حسب بعض المصادر الإعلامية بأكثر من ألفي فرد (حوالي 700 فرد من أنصار الدين ، أكثر من 600 تابعين للقاعدة ، أكثر من 300 ينتمون لحركة التوحيد و الجهاد وبعض المنتمين لحركة بوكو حرام، حوالي 400 جاؤوا من أفغانستان وبعض الدول العربية و حتى من أوروبا) ، هذه المجموعات التي تأخذ من شمال مالي (ما مساحته تساوي مساحة دولتي فرنسا وإسبانيا معا) ميدانا لنشاطها وتحركاتها ، منظمة في شكل مجموعات صغيرة مدربة على حرب العصابات وبعض أفرادها ينشطون في منطقة الساحل منذ عدة سنوات وتربطهم علاقات تجارية وتهريب مع بعض السكان المحليين ،فهم إذن على معرفة جيدة بالأرض ومتعودون على مناخها.

إن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعات بوكوحرام، وحركات التوحيد و الجهاد في المتوسط وكذا سائر التنظيمات الإجرامية العابرة للأوطان مع إنتشار تدفق السلاح في المنطقة وتورطها في الإتجار بالبشر و إنتهاك حقوق الإنسان و الإتجار بالمخدرات وعمليات خطف السياح والدبلوماسيين وغيرها من الجرائم الإرهابية .

[1] عبد الوهاب بن خليف،**المرجع السابق** ص 16-17

ثانيا: الجريمة المنظمة.

لقد شهدت الجريمة المنظمة تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، خاصة في منطقة المتوسط الغربي وخاصة في ضفته الجنوبية كما أنها إرتبطت بالهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، إستغلت التنظيمات الإرهابية الإنفتاح الإقتصادي لتحقيق أهدافها. [1]

وتعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر العابرة للحدود الوطنية والتي تهدد كيان الدول في العالم بصفة عامة وفي المتوسط بصفة خاصة ، فإذا كان الإرهاب يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية فإن الجريمة المنظمة ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية ومالية.

كما تتفق كافه الجهات الأمنية للدول والمؤتمرات و الندوات التي عقدت في هذا المجال والمتخصصون في مجال الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تعاريف الأنتربول، والولايات المتحدة الأمريكية والتشريع السويسري واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على إن هذه الأخيرة هي " نشاط إجرامي منظم يعتمد على التخطيط أساس للعمل الإجرامي، ويقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالمية ، لتحقيق مكاسب مالية سريعة من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة ".[2]

من خلال مراجعة التعاريف المقدم للجريمة المنظمة نجدها تتميز بخصائص وسيمات المشتركة فيما بينها وهي:

1- التنظيم: يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة و يقوم بتقسيم الأدوار بين الأعضاء ،وتحديد علاقات بعضهم ببعض من جهة وعلاقاتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى .

2- التخطيط الجماعي: يتعين أن يكون سلوك الإجرامي المكون للجريمة المنظمة و ليد التخطيط الدقيق والتخطيط عنصر مهم وحيوي لتحقيق أهداف الجماعات الجريمة المنظمة ويتطلب التخطيط قدرة كبيرة من الذكاء والخبرة والكفاءة العالمية .

[1] أمينة حلال ، **المرجع السابق الذكر**،ص 193
[2] عبد الوهاب بن خليف، **المرجع السابق الذكر**، ص 17-18

3- الاستمرارية : يقصد بها امتداد حياة المنظمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة أو عضوية أي فرد فيها [1] .

4- النطاق العابر للحدود الوطنية: أسهم التطور التقني في وسائل الاتصالات و نقل المختلفة ، بدورها على توسيع نشاطات أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبالتالي أفرزت جريمة منظمة عالمية سعت الدول لمكافحتها بشكل متضامن في ما بينها وذلك أن الضرر المتأتي عن أعمالها لم يصب دولة واحدة فقط بل تعداها إلى العديد من الدول [2] .

5- استخدام الوسائل غير المشروعة: لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الطائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف والفساد والتهديد والابتزاز، الرشوة و الإنذار والخطف.....الخ .

6- تهدف إلى الربح و جني الأموال: إن الكسب المادي الهائل و الغير المشروع أهم أهداف مرتكبي الجريمة المنظمة.

هذه الخصائص المجتمعة تجعل من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية .

لقد ساهم التطور التكنولوجي في وسائل الإيصال المختلفة وتطور وسائل النقل و الاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول، و إنتشار الأسواق العالمية، في سهوله تنقل الناس والبضائع والخدمات بين الدول، وهو ما يساعد بدوره في توسيع نشاط أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية [3] .

و هذا ما توضحه الخريطة التالية:

[1] أمينة حلال ، **المرجع السابق الذكر**، ص 196-197

[2] عارف علايبني، **الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، بحث معد للترقية لرتبة رائد في قوات الأمن الداخلي**، معهد الأمن الداخلي،المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، 2008 ، ص11 .

[3] مايا خاطر، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3،2011 ص7 .

الخريطة رقم (3): خريطة تهريب المخدرات في العالم والمتوسط

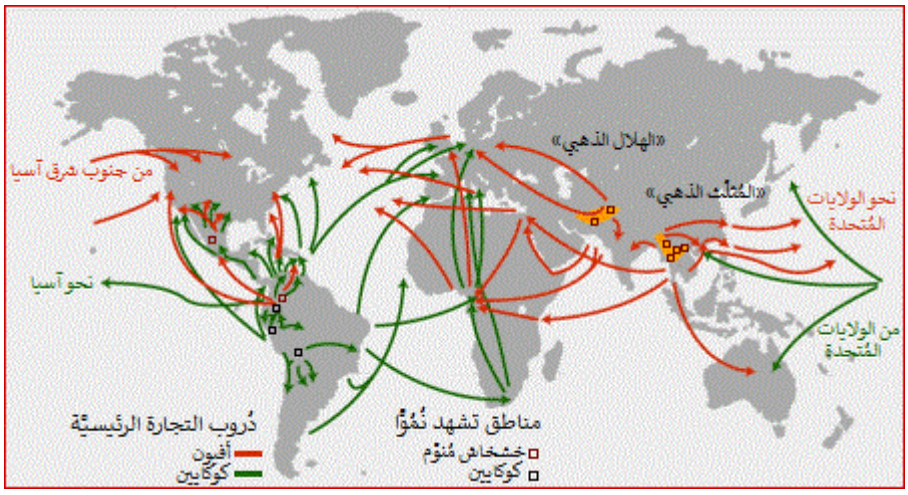

المصدر: ar.wikipedia.org

ولقد أدت هذه التطورات والمتغيرات إلى ظهور العديد من الجرائم في منطقة المتوسط التي لم تكن معروفة من قبل مثل جرائم الحاسب الآلي الجرائم المعلوماتية و التجارة غير المشروعة في الأعضاء البشرية و جرائم الاتجار في الرقيق وخطف الأطفال وغيرها من الجرائم[1] .

كما ظهرت وتطورت عصابات الجريمة المنظمة، وتصاعدت العمليات الإرهابية في العديد من الدول وازدادت جرائم العنف و عمليات السطو المسلح و الاتجار غير المشروع في السلاح تزوير النقد والعملات والعديد من الجرائم الاقتصادية كجرائم الغش التجاري والاختلاس والتهريب وتجارة المخدرات وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما ينجر عنها من جرائم.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية:

تعريف الهجرة غير الشرعية (الهجرة السرية): تعرف بأنها" إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى مكان أخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا "[2].

[1] حسين المحمدى بوادي، **المرجع السابق الذكر**، ص 16
[2] عبد اللطيف محمود، **الهجرة وهديد الأمن القومي المغربي**،القاهرة،دون طبعة ، مركز الحضارة العربية ، 2003 ، ص 14

أما التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية أو السرية في الجزائر اصطلح عليه مصطلح (الحرقة) وهو مصطلح شاع استعماله في المغرب الأقصى و الجزائر خصوصا، و هي كلمة مشتقة من حرق يحرق حرقا، وقيل أن سبب التسمية يعود إلى أن " الحراق" عندما يقرر السفر عبر قارب الموت ، لا يحرق وثائقه التي تربطه ببلده الأصلي فقط بل يحرق ماضيه كله رغبة في واقع جديد ،إن حدثت المعجزة وكتب له عمر جديد،كما تعني أولئك الذين يقطعون البحر الأبيض المتوسط متجهين إلى الجنوب الأوروبي في " قوارب الموت ".[1]

شكلت الهجرة غير الشرعية أحد أخطر التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المتوسط ودول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي ولما لها علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها، وقد عانت دول شمال إفريقيا و من بينهم الجزائر باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي، النيجر وتشاد والمتجهين إلى الضفة الشمالية نحو أوروبا.

لقد تزايد عدد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي إلى دول الإتحاد الأوروبي بوسائل نقل غير مأمونة، ما عرض بعضهم إلى أخطار جمة ولا يمر أسبوع دون ورود أخبار عن غرق أحد القوارب غير الصالحة للملاحة بكل ركابها، وأخبار عن جثث تلقيها المياه على الشاطئ، وأخبار عن أشخاص دفعوا أموال طائلة للمتاجرة بالبشر.[2]

تعود أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أسباب سياسية منها نظم الحكم الدكتاتورية وأسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة ،وتدني الأجور وضعف القدرة الشرائية أسباب و اجتماعية منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي و انتشار الفقر و الأمراض ...الخ.

– إن شيوع البطالة بين المهاجرين في الدول المستقبلة لهم أظهر نوع خطير من التهديدات كالتجارة بالمخدرات وغسل وتبييض الأموال ، و الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها ، لذا صنفت الهجرة غير الشرعية كإحدى المشاكل العليا التي تواجه دول شمال إفريقيا وعلى

[1] محمد غزالي، **الهجرة السرية** ،ط 1، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015 ،ص 31-32

[2] عثمان الحسين محمد نور ،**ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير الشرعية و الجريمة**،ط 1، الأردن، عمان، دار حامد للنشر و التوزيع، 2014 ، ص 41 .

رأسهم الجزائر و الدول الأوروبية في القرن الواحد والعشرين،فالهجرة قضية سياسية حاسمة في أوروبا و أولت الدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال إدراجها في جميع سياساته في المنطقة المتوسطية وربطها بوسائل الأمن و الإستقرار في المنطقة.[1]

الخريطة رقم :(4) خريطة تنقل المهاجرين غير الشرعيين في المتوسط

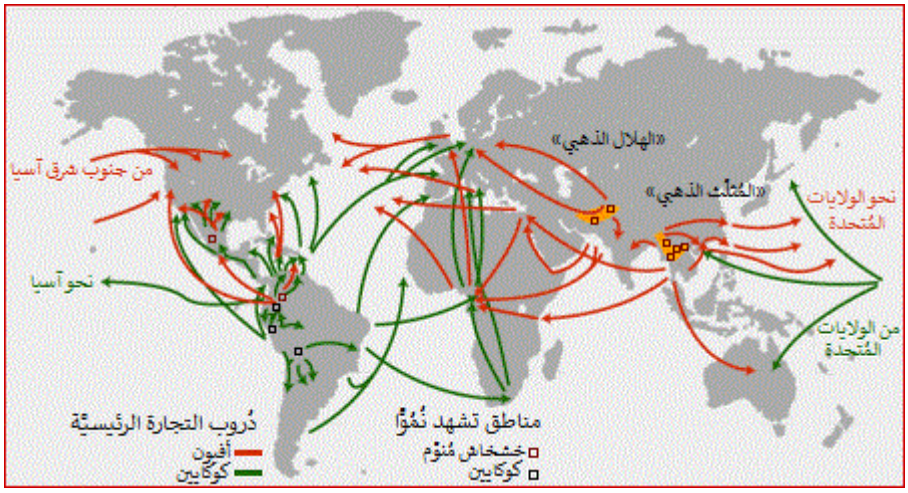

المصدر :www.europarabct.com

المطلب الثاني: عوامل بروز التهديدات الأمنية في المتوسط.

أولا: تداعيات الأزمة الليبية

ما حدث في ليبيا أمر يتعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم والمعارضة في المناطق التي شهدت أزمات وتطورت إلى نزاع مسلح، ولم تقتصر الحالة الليبية على اختلال التوازن بين النظام والمعارضة بل تبرز الخصوصية في توظيف النظام لتناقضات اجتماعية (قبلية و جهوية) مما أدى إلى تداعيات خطيرة على المنطقة .[2]

ولعل ما ميز المرحلة الانتقالية في ليبيا (بعد مقتل معمر القذافي) يشكل تحدي كبير لدول الجوار الجغرافي نتيجة الهشاشة الأمنية التي تعرفها أمام إنفلات أمني خطير ميزه

[1] تباني وهيبة، **المرجع السابق الذكر**، ص 148
[2] مركز الجزيرة للدراسات،**الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح**، تقدير موقف .مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي ، 2012 . ص 02

الانتشار الكثيف للمليشيات المسلحة ذاتية القيادة، مما خلق جو يطبعه الخوف والحذر الشديدين .فقد شكل تدفق السلاح الليبي للمنطقة وتمكن الجماعات الإرهابية منه، شكل محورا رئيسيا في تكثيف الهجمات الإرهابية في مرحلة ما بعد سقوط نظام معمر القذافي، وأصبحت ذات خطورة عالية أكثر من ذي قبل نتيجة نوعية السلاح المستخدم فيها، ولا أدل على هذا الطرح من العملية الإرهابية التي استهدفت مركب الغاز بـ "تيقنتورين" بعين أمناس جنوب الجزائر،حيث أثبتت التحقيقات أنَّ الأسلحة التي إستخدمها الإرهابيون في الإعتداء مصدرها ليبيا. فقد حولت الأسلحة الليبية تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من مليشيات متناثرة في الصحراء تقصد الضحية الأضعف والأسهل إلى منظمة مسلحة يشكل جيش دولة يمكنها أن تخلق بلبلة لكل البلدان المجاورة لليبيا، بعدما صار لديه تشكيلات منوعة من السلاح، فنوع وكمية السلاح المتوفرة تتحكم بشكل كبير في سلوك مثل هذه الجماعات.[1]

ما يمكن التوصل إليه هنا هو أن أكبر تهديد قادم من الأراضي الليبية يهدد الجزائر هو السلاح المنتشر بشكل كثيف وانتشار الجماعات المسلحة بشكل رهيب ما يجعلها عرضة للمساومة المالية من قبل الحركات الإرهابية من أجل بيع السلاح أو تنفيذ عمليات و اعتداء، كما تحاول هذه الجماعات استغلال طول الحدود وصعوبة الجغرافيا في تهريب السلاح إلى الجزائر، كما تحاول هذه الجماعات الإرهابية استغلال غياب الدولة في مناطق الجنوب الليبي و إتخاذها قواعد دائمة ونقاط إلتقاء مع بعض الجماعات الأخرى المنتشرة في كامل المنطقة وقد أثبتت بعض التقارير الإعلامية ذلك.

والجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة لم تكتفي بهذا ، بل سعت إلى بناء علاقات قوية مع جماعات الجريمة المنظمة من أجل الحصول على المزيد من الأسلحة، وليس من المستبعد توظيف فرع القاعدة في الصحراء لأموال الفدية من أجل الحصول على الأسلحة القادرة على إسقاط الطائرات المدنية، فهذه الحركات الإرهابية وجدت نفسها في "بيئة أزموية" تسعى إلى توظيف هذه الأسلحة الثقيلة لزيادة إمكانياتها.[2]

ثانيا: تداعيات الأزمة المالية .

[1] عمر سعداوي ، **الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،(جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013) ،ص 101 .

[2] عمر سعداوي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 102

كغيرها من الدول الأفريقية الممتدة عبر منطقة الساحل، تعاني الحكومة المالية أزمة بناء الدولة نتيجة لهشاشة المؤسسات الأمنية العسكرية والمؤسسات السياسية التمثيلية، حيث تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الدكتاتورية مع اضطرابات اجتماعيةٍ ووضع اقتصاديّ هش إذّ تعد مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم، حسب تقرير أعدته مجلة التمويل العالمي لسنة 2012.

وتتمركز في شمال مالي العديد من الحركات الطوارقية المسلحة تتبنى مطالب سياسية تهدف إلى استعادة حقوق مجتمع الطوارق المهضومة وتحقيق الاستقلال عن مالي، منها الحركة الوطنية لتحرير أزواد MNLA والحركة الشعبية لتحرير أزواد MPLA والحركة العربية المسلحة MAA بالإضافة إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد HCUA والجيش الثوري لتحرير أزواد، ARLA وقد أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن استقلال الإقليم في أفريل 2012.

ونظرا لحالة الفوضى و اللا أمن المنتشرة في شمال مالي أوجدت العديد من التنظيمات الإرهابية موطئ قدم لها في الإقليم، كتنظيم أنصار الدين AD وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MUJAO وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI الذي يقوده عبد المالك دروكدال والمنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC مطلع ،2007 وقد توسع نشاط هذا التنظيم ليأخذ الطابع الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى نتيجة للضربات المركّزة التي تلقاها من طرف قوات الأمن والجيش الجزائري طيلة سنوات العشرية السوداء التي مرت بها البلاد[1] .

كما أصبحت مالي معقل لجماعات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها تجارة المخدرات والتهريب وتجارة السلاح والمتاجرة بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين.....الخ والأمر الذي زاد الوضع سوءا تحالف الجماعات الإرهابية و عصابات الجريمة المنظمة وأصبحت الجماعات الإرهابية تشرف على مختلف نشاطات الجريمة المنظمة،كما تعد عصابات

[1] زكريا بودن ، **أثار التهديدات الأمنية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و إستراتيجيات مواجهتها 2010 -2014**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، (جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،- بسكرة، 2015)، ص 190-191

.

الجريمة المنظمة الممول الرئيسي للجماعات الإرهابية و لمختلف أنشطتها الإجرامية. فالمشهد المعقد والمتغير لأزمة مالي في مدة زمنية قصيرة 2013-2012 لا يمكن فصله عن مسألة التوقيت حسب التفكير الاستراتيجي التي تعتبر مهمة في فهم التدخل العسكري الفرنسي المبكر في مالي. فعل الرغم من اعتماد مجلس الأمن مشروع القرار رقم 2085 حول مالي والذي رفعته فرنسا كاستجابة لدول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في 2012/12/20يسمح بنشر بعثة دولية في مالي بقيادة أفريقية مدتها عام واحد تتألف من 500 جندي مالي و 3300 جندي دولي، إلا أن قرار فرنسا الأحادي بالتدخل العسكري بتاريخ 2013/01/11 كشف العديد من المضامين الإقليمية في إطار السياسة.

الفصل الثاني

العلاقات الأورومغاربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط

2020 / 2019

الفصل الثاني: العلاقات الأورومغاربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط

*المبحث الأول: تأثير الرهانات الأمنية الجديدة على الأمن في المتوسط

المطلب الأول : انعكاسات الإرهاب

يعد الأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، وخاصة في الضفة الجنوبية (دول المغرب والساحل) تحت ضغط كبير بسبب الهجومات الإرهابية التي تنوعت بين هذه الدول و إزدادت بشكل مأسوي بسبب تعدد الهجومات الإرهابية منذ أحداث 11سبتمبر 2001 والأزمات التي عرفتها دول المنطقة في كل من تونس ليبيا(ما يعرف بالربيع العربي) والأزمة في مالي مطلع 2011 التي انعكست سلبا على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي قي المنطقة .

إن الانعكاسات الأمنية هي الأخطر بحكم ما تسببه من حالة إنعدام الأمن وإظهار عجز السلطات الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإرهابية ، و هذا يتسبب بدوره في إحراج حكومات تلك الدول بشدة، سواء أمام مواطنيها أو أمام العالم الخارجي ، لاسيما إذا أدت العمليات الإرهابية إلى سقوط ضحايا من الأجانب و السياح أو العاملين في تلك الدول[1] .

فظاهرة الإرهاب حظيت بنقاش أكاديمي واسع، وباهتمام سياسي ودبلوماسي بالغ لدى صناع القرار في دول المتوسط بصفة عامة وفي شمال إفريقيا والصحراء ، نظرا لما أصبحت تمثله الظاهرة من خطر إقليمي جاثم في المنطقة، فبالرغم من الإقرار بأن جذور الظاهرة ليست بالجديدة إلا أن إفرازات الوضع الإقليمي الحالي يجعل من الظاهرة تتصدر الشواغل الأمنية لهذه الدول، نظرا لتشابكها وتزاوجها مع العديد من الظواهر الأخرى التي أضحت تتكامل معها، وتتغذى من واقع البيئة الأمنية الحالية، التي تكشف عن عدم صلابة التراص الأمني في مواجهة الظاهرة بين دول.

تنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وإنتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية ومنطقة الساحل، وتتخذ من الأخيرة مواقع لها. [2]

---

[1] أمينة حلال، **المرجع السابق الذكر**، ص 189

[2] ياسين سعيدي ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد بن أحمد) . وهران 2،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016) ، ص 100

شكلت سنة 2007 منعرجا حقيقيا في نشاط الجماعات الإرهابية بعد تحول هذه الحركات إلى تنسيق وتدويل نشاطها، حيث وجه نائب زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري نداء إلى الأخيرة في 03 نوفمبر 2006 تحت عنوان " أمة الاستلام في المغرب، أمة الصمود والجهاد، هؤلاء أبناؤكم الذين إتحدوا تحت راية الإسلام والجهاد ضد أمريكا، فرنسا، إسبانيا وغيرها، طهروا أراضيكم من العبيد، معمر القذافي، زين العابدين بن علي، عبد العزيز بوتفليقة، ومحمد السادس" تكلل هذا النداء في يوم 24 يناير 2007 بإعلان قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر "عبد المالك دروكال" بالانتماء رسميا إلى التنظيم الجديد تحت اسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،"AQMI"ثم انضمت له مجموعة المقاتلين الإسلامية الليبية بقيادة أبو الليث الليبي، ومجموعة المقاتلين المغاربة بقيادة الإرهابي أبو البراء، ودخل التنظيم الجديد العمل الميداني وتم استهداف وضرب العديد من المنشآت والأهداف العامة بالجزائر، المغرب وموريتانيا، تحت لواء القاعدة.

شكل هذا الوضع الجديد فرصة حقيقية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث إمتزج الموقف القيادي ما بين مباركة هذه التحولات باعتبارها قامت ضد الأنظمة التسلطية الموالية للغرب، أما ميدانيا فقد أصبح نشاط تنظيم القاعدة في المنطقة مرتبط برؤية جيوبوليتيكية جديدة، تنطلق من المغرب العربي مرورا بالصحراء الكبرى ووصولا إلى منطقة القرن الإفريقي، وصارت تحركاته أكثر تعقيدا بعد تحول دول الساحل إلى مسرح حقيقي وقاعدة خلفية بالمنطقة، ولعل أكثر تبعات هذا الوضع يبرز من خلال الهجوم الذي قام به أحد فروع التنظيم بالجنوب الجزائري على منشأة الغاز بمنطقة " تيقنتورين"، والذي كشف عن تورط إرهابيين من جنسيات ليبية وتونسية ومالية ونيجيرية... في حين تم استخدام الأسلحة الليبية المهربة، وتم التخطيط والتنفيذ انطلاقا من الأراضي المالية.[1]

يعد الإرهاب تهديد رئيسي في حوض المتوسط الغربي كله بالرغم من تواجده في ضفته الجنوبية وتأثيره مختلف من ضفة إلى أخرى حيث يعتبر مشكل أمن داخلي في دول الضفة الشمالية ومصدر عدم استقرار بالنسبة لأنظمة دول الضفة الجنوبية .

فالإرهاب يرتبط في حوض المتوسط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتواجد في ضفته الجنوبية لكنه يهدد كل المنطقة بما فيها الضفة الشمالية ،فهو ليس تهديد

[1] . ياسين سعيد ، **المرجع نفسه**، ص 101-102

لمصالح هذه الأخيرة في شمال أفريقيا والصحراء والساحل بل تهديد لهذه الدول في إقليمها وخير دليل على ذالك هجومات مدريد و هجومات باريس في القارة الأوروبية.[1]

المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة.

تمثل الجريمة المنظمة على مستوي حوض البحر المتوسط خطرا على سيادة الدول و استقرارها الأمني من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة باختراق سيادتها عن طريق أنشطتها غير المشروعة على أراضيها سواء كانت تعتبر هذه الدول ممرا لأنشطتها أو هدفا رئيسيا لها ،وهو ما يستلزم اختراق أجهزة هذه الدول القانونية و الإدارية وغيرها للمحافظة على أنشطتها .[2]

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو 30 إلى 40 %من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، ونحو 27%من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوربا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8.1 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة [3] .

ويركز النشاط الإجرامي في السنوات الأخيرة في منطقة المتوسط على العديد من الأنشطة توسعت بشكل ملحوظ منها التهريب بمختلف أنواعه والتجارة المخدرات والسلاح،وعمليات الاختطاف للحصول على فديةّ، وقد حول الأفراد والشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية، كما حولت الصراعات في ليبيا وشمال النيجر ومالي المنطقة إلى مركز رئيس للاتجار بالأسلحة .

[1] أمينة حلال، **المرجع السابق الذكر** ،ص 192
[2] عادل عبد الجواد الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني** ،ط 1، السعودية ،مكتبة الآداب ، 2005 ، ص 11
[3] شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، دون طبعة ، دار النهضة، القاهرة، ، 2001 ص 3

و على غرار عمليات تهريب السلع والسجائر، ساعدت تجارة المهاجرين أيضاً في ظهور شركات نقل في المنطقة متخصصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة، أو وضع ترتيبات مع المسؤولين الفاسدين.[1]

فقد تزايدت تدفّقات الهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا ومنها إلى أوروبا ابتداء من أوائل التسعينيات. وبرزت غاو في شمال مالي و أغادير في النيجر المجاورة، واللتان تعدان أيضاً مركزين لتهريب السجائر، كمركزين رئيسين لرحلات المهاجرين.

تتداخل طرق تهريب صمغ الحشيش جزئياً مع تلك التي تخدم تجارة الكوكايين، وتعبر شمال النيجر أو جنوب الجزائر باتجاه ليبيا. ومن ثم يتم تصدير المخدرات إما إلى أوروبا عبر البلقان أو نقلها إلى مصر و إسرائيل، وهناك طريق آخر يمتد عبر تشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية.

تؤثر الجريمة المنظمة علي العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول حيث ساعدت العولمة و الانفتاح الاقتصادي بين الدول على ظهور عصابات الجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية، مما يؤثر على العلاقات بين الدول، كما للجريمة المنظمة أثار كبيرة على المستوي الوطني ، سواء كانت من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو حتى على مستوي الأفراد وهذه الآثار نذكر منها :

* **من الناحية الاقتصادية:** تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة ، فضلا عن قيامها بالسيطرة على مسؤولين في الدولة عن طريق الرشوة و الابتزاز، كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي وبعمليات تبييض الأموال و المعاملات المشبوهة وهذا ما يؤثر على الاقتصاد الوطني للدول [2].

[1] أحمد دلاوي ، **المرجع السابق الذكر**، ص 48.
[2] منيرة مقدر ،**التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة** ،رسالة ماستر في الحقوق ،تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان،(جامعة محمد)خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)،ص 34-35.

* **من الناحية السياسية:** تؤدي الجريمة المنظمة على المستوي السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية لقيامها بالسيطرة عليها وإفسادها عن طريق الرشوة و الابتزاز للمسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة و اختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها.[1]

* **من الناحية الاجتماعية:** تؤدي الجريمة المنظمة إلى تفشي الفساد بين أفراد المجتمع، و انتشار الرشوة و اللاأخلاقيات، كما تساهم عصابات الجريمة المنظمة من خلال متاجراتها بالمخدرات وترويجها داخل تجمعات مما يؤدي إلى تدمير المجتمع و بالأخص فئة الشباب ، ويضاف إلى ذالك فقدان الأمن و انتشار العنف نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة .[2]

المطلب الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية

تحمل الهجرة عدة أثار و انعكاسات غير محمودة على الأمن القومي لدول المتوسط على مختلف المستويات: الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية، فعلى المستوي الاقتصادي و الاجتماعي تؤثر الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الوطني لدول الضفة الجنوبية بإخلالها بالتنظيم المصرفي ،من خلال تجوال الأموال خارج البلاد إضافة إلى ارتفاع البطالة لدى السكان الأصليين خاصة في الجنوب والمناطق الداخلية الفلاحية نتيجة لمزاحمة المهاجرين الأفارقة الذين يعدون يدا عاملة رخيصة لهم .

وفي السياق ذاته لا يؤثر المهاجرون الأفارقة على الاقتصاد أو على الجانب الإجتماعي فقط ، بل تعدو ذالك و أصبحوا وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة ،مثل السيدة، الملاريا في الآونة الأخيرة، حيث أن تمنراست تحتل الصدارة في نسبة الإصابة بهذا الوباء الخطير نظرا لكثرة الوافدين الأفارقة أليها.

[1] منيرة مقدر،**المرجع السابق**،ص35.
[2] عادل عبد الجواد الكردوسي، **المرجع السابق الذكر**،ص 119

ومن جهة أخري فإن بعض المهاجرين الأفارقة الذين لم يتمكنوا من مغادرة دول الضفة الجنوبية اختاروا الحصول على عمل من طرق مشبوهة مثل السرقة وتنظيم جماعات إجرامية تكون الفئة الأكبر فيها من الشباب من مالي والنيجر و القلة الأخرى من باقي الجنسيات.[1]

أما فيما يخص دول الضفة الشمالية للمتوسط فإن للهجرة تهديدات متعددة ومختلفة في الدول الأوروبية المستقبلة ، وهذا ما يجعلها ظاهرة خطيرة ، خاصة في العشرية المعاصرة، و لا سيما بعد الثورات العربية في كل من تونس وليبيا التي أدت إلى نزوح عدد هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم وسعيهم لتحقيق أمنهم ،مما أدى إلى حدوث مفارقة في الأمن و أصبحوا يشكلون تهديد، لأمن غيرهم.

و نظرا لتفاقم الهجرة غير الشرعية أصبحت بذالك ظاهرة تثير قلق دول الإتحاد الأوربي، وذلك راجع لعديد المشاكل التي ظهرت في دول الاستقبال و المتمثلة في:

1/ الإخلال بالبناء الديمغرافي: حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين.

2/ الإخلال بالمشاكل الأمنية: نظرا لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يملكون هويات إثبات الشخصية ، فهذا ما يعني أنه في حالة إرتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف عليهم وهذا يؤدي إلى تفشى الإجرام في المجتمعات الأوروبية.

3/ الإخلال بالوضع الاقتصادي: رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية باعتبارهم منافسا قويا لليد العاملة المحلية.[2]

4/ مشكلة الأقليات: أصبحت الهجرة غير الشرعية مصدر لظهور مشكلة الأقليات داخل الإتحاد الأوربي والراجع في الأساس إلى سياسة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين

[1] حلال أمينة، **المرجع السابق الذكر** ، ص 247

[2] منيرة مقدر ،**التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة** ،رسالة ماستر في الحقوق ،تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان،(جامعة محمد) خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص ص 46-47

والسكان الأصليين وهذا ما أدى إلى بروز العنصرية أي أصبح المهاجرون غير الشرعيين يلامون على كل المشاكل التي تحدث.

5/ مشكل النفقات: تحديد ميزانية كاملة من طرف الإتحاد الأوروبي لملاحقة المهاجرين غير الشرعيين واحتجازهم و أعادت إرجاعهم إلى بلدانهم.

6/ مشاكل اجتماعية: الظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيين ارتبطت بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات وشبكات التجارة بالبشر والدعارة كما ارتبطت الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير، و الرشوة وجرائم الاعتداء على الأشخاص.....إلخ.

يضاف إلى ذالك تنامي الأحياء العشوائية وتدني الخدمات الضرورية وتراجع القيم وظهور عادات غريبة على المجتمع الأوربي مثل التسكع البطالة والتسول .[1]

[1] أمينة حلال ، **المرجع السابق الذكر** ،ص 150

*المبحث الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية لدول المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: التهديدات السياسية والاجتماعية .

1-إشكالية ضعف الديمقراطية :

إن حداثة التجارب الديمقراطية تعد من المخاطر التي تهدد أمن الدول المغاربية مهما تعددت المظاهر والأشكال التي تتخذها هذه الظاهرة، وهذا الملف (الديمقراطية) لا يزال في الدول العربية صعب المعالجة والتحقيق، بما في ذلك دول المنطقة المغاربية، حيث أن ملف الاستبداد والسلطوية يحظى باهتمام مفكري وأكاديميي علم السياسة، و الدراسة التي أعدها "ستيفن هايدمن "– نائب رئيس معهد السلام الأمريكي – تحت عنوان "تحديث السلطوية في العالم العربي ، " توضح أن ظهور نمط جديد من أنظمة الحكم السلطوية في عدد من الدول العربية تكيفت مع سياسات التغيير السياسي من خلال تطوير استراتيجيات لتنظيم مطالب التحول الديمقراطي، كما حققت انفتاحا سياسيا محدودا، واستغلت لصالحها عملية الانفتاح لفرض حكمها السلطوي واتسمت بالطابع الشخصي والإكراه والقدرة على البقاء، مما ساهم في نشوء تحالف سلطوي ضد المعارضة من جهة ومطالب الديمقراطية وحرية السوق والعولمة من جهة أخرى .

إن تتبع ملف الديمقراطية يعني المعرفة بمسيرة النظم التي تتبناه، أي الإطار السياسي الذييعكس لنا نقائص توفر أو انعدام المناخ الديمقراطي السليم[1] ، ففي دول المنطقة المغاربية نجد ليبيا بدأت مسيرة رفض السلطة المركزية وتطبيق نموذج الممارسة المباشرة بمستوياتها العديدة، لكن بقي "معمر القذافي" الرجل الأول في الدولة والفاعل الوحيد إلى غاية رحيله عن طريق انتفاضة شعبية ضد حكمه تحولت فيما بعد إلى ثورة مسلحة بمساعدة قوى أجنبية، أما في موريتانيا هناك فساد النظام المدعم بنفوذ حزب الشعب الموريتاني ثم دخولها مسيرة الانقلابات العسكرية، والجزائر اقتربت من النمط التعبوي[2] .أما في المملكة

[1] كمال المنوفي،**"الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"**،بيروت:مجلة المستقبل العربي،العدد80,1985،ص75

[2] ثناء فؤاد عبد الله، التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربي:قضايا أساسية، في: أحمد منسيتي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العرب**،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2004،ص55.

المغربية حيث يمثل الملك السلطة العليا في البلاد ولا أحد يستطيع محاسبته أو مساءلته ضمن قواعد الديمقراطية والشفافية.

أما تونس كان النظام مرتكزا على المشروعية الكارزماتية المتمثلة في الرئيس الراحل "بورقيبة" إلى غاية 1987 ،الذي أدى بدوره إلى شخصنة السلطة في رئيس الدولة[1]، لكن التغيرات في مجال التربية والتعليم والسياحة وحقوق المرأة التي شهدتها فترة حكم "زين العابدين بن علي " وفرت للرئيس مشروعية جديدة تختلف عن المشروعية التاريخية التي كانت لسلفه، لكن هذه الإصلاحات سرعان ما اصطدمت بسعي الإسلاميين (حركة النهضة الإسلامية) إلى المعارضة بقوة، مما أدى لتراجع السلطة عن بعض الانجازات الديمقراطية التي حققتها، هذا التراجع كان عاملا رئيسيا في إرساء عدم الاستقرار، أي عدم التزام الحكومة في عدة حالات بالقواعد الدستورية وانتهاكها.

إن الديمقراطية الحقيقية تفرض أن تقوم الحكومة التونسية بإعادة النظر في "الدولة الأمنية "السائدة آنذاك وبناء دولة كل المواطنين، لا دولة أجهزة أمنية تعتمد على خيار تشديد القبضة الأمنية على المجتمع لامتصاص الأصوات الشاذة المطالبة باحترام الحريات العامة، وتجريد المؤسسات التمثيلية من كل الصلاحيات القرارية الفاعلة بوضع كل الصلاحيات في يد الرئيس، لا سيما بعد ما تعالت أصوات داخلية تنادي بإحداث نقلة نوعية عبر الإصلاح الديمقراطي الجاد والعميق، إلا أن بقاء النظام السياسي منغلقا على نفسه وعدم انفتاحه على النخب المعارضة رغم الرقي الاقتصادي الذي تميزت به تونس في عهد "بن علي" مقارنة بباقي الدول المغاربية جعل منها لأن تكون نقطة انطلاق لانتفاضة الشعوب العربية ضد هذه الأنظمة المستبدة تحت غطاء الديمقراطية، هذا يقودنا إلى الاعتقاد أنه مهما بلغ تطور مجتمع ما دون تبني في سياسته قيم الديمقراطية المشاركتية فإن ذلك لا يضمن الاستمرارية.

من ناحية أخرى، يسود نمط الحكم الفردي في الأغلبية من البلدان العربية بما فيها الدول المغاربية، فالوصول إلى سدة الحكم لا يتم عبر الإرادة الشعبية، وإنما عبر انقلاب عسكري أو عن طريق الوراثة أو التعيين المصحوب باستفتاء شعبي شكلي، وعند قمة الهرم

[1] عبد المالك الوزاني،**"الشرعية والاختيارات الدستورية:حالة المغرب العربي"**،القاهرة:مجلة الديمقراطية،العدد19,2005،ص74

السياسي تصنع القرارات وتفرض على القاعدة دون مشاركة منها بحجة أن ولي الأمر أدرى بمصالح الرعية وكيفية تحقيقها.[1]

إن ضعف الأداء الديمقراطي في الدول المغاربية لضعف التعددية والشفافية وتراجع فلسفة الخدمة العامة مع غياب دولة الحق والقانون، عجل من بروز وجدية التهديدات للاستقرار السياسي الداخلي[2] .

ذلك أن مسألة الشرعية التي تعاني منها الدول المغاربية وغياب المشاركة السياسية أدت إلى سقوط الشرعية –التي تشكل درع الأنظمة السياسي السياسية وبروز تهديدات حادة ومستعصية الحلول خاصة بعد تبني السلطة لسياسات العنف والقمع وشل حركة مؤسسات المجتمع المدني ولجوء بعض القوى الأخرى إلى العمل السري وتبنيها لظاهرة العنف المضاد والتطرف السياسي بسبب غياب المشاركة السياسية وكبت الحريات[3] .

2- مشكلة الأقليات :

لقد أدت التطورات التي عرفتها الساحة العالمية في ظل ما بات يعرف بعالم ثورة الاتصالات والمعلومات وبروز ما يسمى بالإعلام الجديد، وتسارع حركة نقل الأخبار بين الناس، إلى سقوط الحواجز المكانية والزمانية بين الشعوب، وفي ظل سهولة خرق الحدود السياسية للدول ،و تذبذب مشاعر الانتماء والولاء، و سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أصبح من الممكن استثمار هذه القضايا لصالح طرف ما أجنبيا كان أو محليا في العلاقات الدولية المتشابكة لخدمة مصالح وأهداف معينة .

و ليست الدول المغاربية بمعزل عن هذه المؤثرات والتطورات إذ أصبحت هذه المشاكل مصدرا خطيرا من مصادر تهديد الأمن المغاربي الإقليمي والقومي على حد سواء، وأهمها مشكلة الأقليات التي هددت وتهدد أكثر من دولة في جنوب المتوسط، خاصة الجزائر، المغرب وموريتانيا وبدرجة أقل تونس وليبيا.

---

[1] كمال المنوفي،**مرجع سابق**،ص75.
[2] امحند برقوق،**"التهيددات الأمنية في المغرب العربي"**،على الموقعالإلكتروني:.www.elbouragh.info/ar/
[3] وفاء سعد الشربيني،**مرجع سابق**،ص50.

و إذ كان التعدد العرقي يظل أمرا طبيعيا طالما يبقى في حدوده الاجتماعية في ظل تحقيق قدرا من العدالة الاجتماعية وتوزيع الأدوار المجتمعية داخل فئات المجتمع وفقا للشفافية والنزاهة والتطور العلمي والمعرفي، فإنه يتحول إلى تركيب كيان قبلي وعصبوي مغلق كلما أسقطته السياسة الداخلية من حساباتها، وهذا يعني أن الصراع العرقي الداخلي ليس نتيجة لوجود الأعراق في المجتمعات المغاربية و إنما هو نتيجة شعور هذه الأعراق بأنها كيانات مهمشة .

وفي هذا الإطار تواجه الدول المغاربية العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية نتيجة إفلاس وفساد النظام السياسي في هذه الدول، منها مشكلة الأمازيغ التي تطالب بحقوق ثقافية وسياسية أكثر، والتي تعني الجزائر والمغرب بالدرجة الأولى وتونس إلى حد ما، وتشير الإحصائيات في هذا الصدد أن الأمازيغ يمثلون 40% من سكان المغرب، و 30% من سكان الجزائر، 10% من الليبيين، و5% من التو نسيين، ويعود التطرف العرقي الأمازيغي في المنطقة المغاربية إلى الحقبة الاستعمارية التي استخدمت كثيرا من هذه الأقليات العرقية أو الدينية في تقسيم الوطن العربي و إضعاف مقاومة الحكم الاستعماري ، وبعد الاستقلال اصطدمت بمسألة الهوية العربية، إذ كانت القومية العربية طاغية على كثير من الحركات السياسية العربية كالبعثية والقومية العربية الناصرية التي تعتبر وجود الأقليات بينهم دليل ضعف في دولتهم،[1] الأمر الذي أدى إلى التساؤل عن مكان السكان غير العرب في الدولة القومية .

ولعل تزايد الاتجاه نحو الديمقراطية فتح الباب أما الأقليات لأن تجاهر بالمطالبة بحقوقها وتنظم المظاهرات لهذا الغرض وتخلق مشكلات للدولة وتؤثر على نتائج الانتخابات، فضلا عن أنها تخلق نزاعات داخلية تجر البلاد إلى الخلف، وهو ما تشكله أقلية الأمازيغ في المنطقة المغاربية من تحديات مستقبلية، خاصة إذا عرفنا أنها قابلة للتوظيف الخارجي خدمة لمصالح خارجية تتمثل بالدرجة الأولى في[2] :

[1] غراهام فولر،**"الأقليات في العالم العربي"**على الموقع الإلكتروني:.www.aljazeera.net

[2] جندار ادريس،**"في نقد توظيف النزاعات العرقية لخدمة الأجندة الفرانكفونية-الصهيونية"**،على الموقع الإلكتروني:www.alkome.com

* **مصالح فرنسية:** وهي ترتبط بمصالح فرنسا في مستعمراتها القديمة، كون الاستعمار الفرنسي خلف نخبة إدارية وعسكرية من اجل الحفاظ على مناطق النفوذ وخدمة المصالح الفرنسية الاقتصادية منها والثقافية والإستراتيجية، وفي هذا الصدد هناك من يقول كانت موجهة بالأساس لأبناء الأمازيغ تحت ما أسمته بالمدارس البربرية–الفرنسية، الهدف منها خلق جيل مقطوع الصلة بالتراث العربي الإسلامي ومتشبع أكثر بالتراث الفرنسي والقيم الحضارية الغربية، سعيا منه لخلق أتباع قابلين للتوظيف .

* **مصالح إسرائيلية:** وذلك عن طريق دعمها للأقليات في العالم العربي في انتظار توظيفها لتثني طموحات الوحدوية للشعوب العربية، خاصة إذا نضج هذا الطموح لدى الشعوب العربية وسقوط الأنظمة الديكتاتورية الحامية لمصالحها في المنطقة، ولذلك فإن الصهاينة يستعدون لكسر الأفق الوحدوي العربي، عبر توظيف الأقليات الأمازيغية في المغرب العربي. وفي هذا الصد يمكن التدليل بدراسة إسرائيلية أعدها الخبير الاستراتيجي وسفير تل أبيب السابق لدى القاهرة، رصد من خلالها موقف إسرائيل من التغيرات السياسية التي يشهدها العالم العربي و مدى تأثيرها على أوضاع الأقليات الدينية والقومية، مشيرا في بدايتها، إلى أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة هو :هل الهدف من وراء الثورات العربية، هو تلبية رغبات العرب والمسلمين في تلك البلدان، أم أنها جاءت لتلبي مطالب جماعية، أي بما فيها مطالب الأقليات؟!.

يثير الخبير الصهيوني قضية الأكراد في العراق وتركيا، باعتبارها مجالا خصبا للتدخل الإسرائيلي في ملف الأقليات في الشرق الأوسط، وقضية الأقباط في مصر باعتبارها الورقة الرابحة في الضغط على مصر للالتزام باتفاقية "كامب ديفيد"، لكن تركيزه كان أكثر على الأمازيغ في دول شمال إفريقيا، حيث أشار في دراسته إلى أن هؤلاء عاشوا طوال القرون الماضية تحت ما أسماه "الاحتلال" العربي، على الرغم من أنهم السكان الأصليون في شمال إفريقيا.

هذا التركيز الإسرائيلي على الأمازيغ في شمال إفريقيا، تفسره العلاقات التي أصبحت تربط هذا الكيان ببعض الحركات في دول المنطقة تحت ادعاءات واهية ترتبط

بالانتماء العرقي، لكنها تخفي حقيقة ما أصبحت تمثله من خطر على سيادة ووحدة دول المنطقة المغاربية

المطلب الثاني: التهديدات الاقتصادية .

1 – الوضع الاقتصادي للدول المغاربية:

إن تمايز النظم الاقتصادية لهذه الدول وكون طبيعة اقتصادياتها ليست صناعية، حتى محاولاتها في مجال الصناعة لا تعكس وجود مؤشرات إيجابية على المستوى التنافسي، فضعف البنى الاقتصادية لهذه الدول وتميزها بالتبعية الإنتاجية (النفط في الجزائر، الزراعة والسياحة في تونس، إضافة للموارد الطبيعية في المغرب)، و افتقارها للتنوع حيث تعتمد أساسا على المواد الأولية بنسب عالية، مما يخلق بالأساس ضعف في التخطيط الإستراتيجي للتنمية، وضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية وذلك بالنظر لعدم استقرار أسعار المواد الطاقوية، الأولية والزراعية في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الايجابي للمنتوجات الصناعية المستوردة من خارج المنطقة[1]، ما يظل عقبة موضوعية أمام الاندماج المثمر في الاقتصاد العالمي، فالجزائر حتى الآن تمتاز عن جارتيها المغرب وتونس بأن تلعب الدولة دورا تنظيميا أكثر أهمية، والقطاع العام على جانب كبير من هذا الشأن إذا ما قيس بحجم القطاع الخاص، ولم تكن الجزائر في يوم ما اشتراكية بالمعنى المألوف في أوروبا الشرقية وفي المقابل لم يكن لتونس أو المغرب أنظمة اقتصادية ليبرالية بالمعنى المألوف أيضا، ففي هذين البلدين أنشأت الدولة قطاعا عاما تحكمه قواعد المنطق السياسي عوضا عن قواعد المنافسة الحرة وقانون السوق، ويغلب عليه طابع المؤسسات الخاصة والعقلية التجارية[2] .

هناك جملة من المتاعب التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول ومنها التجارة الدولية والتي لا تمثل سوى 10% من اقتصاديات الدول المغاربية وتقليص القوة الشرائية لغالبية فئات المجتمع أدى إلى خلق مناطق عدم استقرار سياسي داخل هذه البلدان وصراعات

[1] امحند برقوق،**"التهديدات الأمنية في المغرب العربي"**،مرجع سابق.
[2] فيصل ياشير،**"سياسات التصحيح والاندماج في البلدان المغرب العربي"**،بيروت مجلة المستقبل العربي، العدد155،جانفي1992ص91

حدودية بين هذه الدول لاستثارة الشعور الوطني لإلهاء أفراد المجتمع عن قضاياهم ومشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية المتدهورة[1] .

بعد مرور حوالي أكثر من عقدين عن محاولة الاندماج التي طرحتها هذه الدول والتي نجم عنها اتحاد مغاربي، مازال هناك تباعد بين الدول المغاربية على المستوى السياسي وحتى الاقتصادي وغيرها، ورغم كل المقومات في المجال الاقتصادي، استمرت العلاقة بين الأقطار المغاربية في شكل عمودي مع الإتحاد الأوروبي، أي علاقة شمال جنوب، حتى المبادلات مع الإتحاد الأوروبي يشار أنها تمثل حوالي 60% من التجارة الخارجية لبلدان المنطقة المغاربية، في حين لا تمثل البلدان المغاربية إلا حوالي 2% من مبادلات بلدان الإتحاد الأوروبي الخارجية.[2]

لم تتمايز الدول المغاربية في النهج الاقتصادي فقط بل حتى من ناحية الإنتاج الاقتصادي، فالنشاط في مجال النفط والغاز يمثل نشاطا رئيسيا في ليبيا، إذ يساهم بصفة كبيرة في الناتج المحلي بحوالي 65% بينما يمثل في الجزائر قطاع الصناعة التحويلية والإستخراجية حوالي 60% أما عن المغرب فإن قطاع الخدمات يساهم بحوالي 42% والصناعة بحوالي 35% أما تونس فهي تقترب من الحالة المغربية حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبة 55% وتليه الصناعة 32%....، وفي حالة موريتانيا الصناعة تساهم بحوالي 29% وقطاع الخدمات 46% أنظر الجدول أدناه.

جدول مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للأقطار المنطقة المغاربية

	الزراعة	الصناعة	الخدمات
ليبيا	**% 7.6**	**% 49.9**	**% 42.5**
تونس	**% 13.2**	**% 31.8**	**% 55**
الجزائر	**% 10.1**	**% 60**	**% 29.8**
المغرب	**% 21.7**	**% 35.7**	**% 42.6**
موريتانيا	**% 25**	**% 29**	**% 46**

[1] وفاء سعد الشربيني،**مرجع سابق**،ص55

[2] ديدي ولد السالك،**"إتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر ومداخل التفعيل"**،بيروت:المستقبل العربي،العدد312،فيفري2005،ص61

إن تبني الدول المغاربية بدرجات متفاوتة منهاج اقتصاد السوق مع القيام بتفضيل التكامل بين هذه الأقطار عن طريق آلية السوق على الترتيب الهيكلي، ما شكل عائقا وتهديدا نظريا وعمليا للتقدم في المجال الاقتصادي، حتى أنه في الدول الرأسمالية ذاتها لم تستطع إلا أن تثمر نتائج مشئومة والتي تخلت عنها هي نفسها[1].

تتخذ دول المنطقة أسلوب التخطيط الاقتصادي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادية، وتنحصر أهداف هذه المخططات في داخل المستوى القطري لكل دولة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد داخل القطر، واعتماد هذه الدول على مورد أو موردين، النفط والغاز في ليبيا والجزائر، والفوسفات والمعادن بالنسبة للمغرب وموريتانيا، هذا ما يجعل مجالات التنمية المتوازنة تظل محدودة.

كما تحاول دول المنطقة المغاربية تنشيط القطاع الخاص من خلال خصخصة بعض المشروعات العامة لإعطاء دفعة قوية لعجلة التنمية، إلا أنها ما زالت تشرف على القطاعات الإستراتيجية كالنفط و الغاز والفوسفات وحتى قطاعات البنية الأساسية كالمواصلات والاتصالات[2] .

أما من حيث الإدارة فإن أهم مشكل تتعرض له اقتصاديات تلك الدول هي ضعف المؤسسات المالية في غالبية هذه الأقطار مما يحد من إقامة شركات كبرى محلية، بالرغم من تواجد أسواق مالية لتبادل الأسهم والسندات إلا أنها مازالت في مراحل التطوير، وإذا المنطقة فإن هناك أقطارا معينة مثل ليبيا والجزائر يمكن أن تساهم في تكوين رأسمال على مستوى المنطقة مما سيكون حافزا للاستثمار داخل المنطقة.

وحتى مسألة تحويل العملات لا تنتهج الدول المغاربية سياسات نقدية من شأنها تسهيل عمليات الاستثمار، كما شهدت بعض الدول تراجعا وعدم استقرار في إطارها الوطني، هذا المشكل يستفحل عندما تسيطر مظاهر اقتصاد السوق السوداء.

لقد أدى الوضع الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية إلى بروز ظاهرة الاقتصاد غير المنظم في ظل تطبيق الانفتاح الاقتصادي، الذي أدى إلى ظهور أوساط رجال أعمال شكلوا

[1] عبد الحميد ابراهيمي،**المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996،ص361.
[2] ذويب العيد،**مرجع سابق**،ص66.

صلة الوصل بين القطاع الخاص والسلطة، وهو الأمر الذي يعني التناقض في عملية الانتقال إلى الحرية الاقتصادية وهو ما يعود بالسلب على الأمن الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية .

2- واقع التنمية الشاملة في المنطقة المغاربية:

إن التنمية الشاملة هي عملية واعية للتغيير نحو الاستقرار والازدهار والرقي في كافة المجالات، كما أنها عملية ذات أبعاد متعددة ومتكاملة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إنسانية، بشرية. فالدول المغاربية وعلى غرار باقي دول العالم الثالث ككل، بذلت الكثير من المجهودات لتحقيق معدلات تنمية، وذلك لما تتوفر عليه هذه الأخيرة من مقومات طبيعية وبشرية و كذلك مالية و معنوية لكن الواقع ربما يعكس أمرا آخر.

فالمنطقة المغاربية تشكل إقليما جغرافيا متصلا تبلغ مساحته حوالي 5.885.000 كلمٍ مربع ، متنوعا من حيث أراضيه التي تضم سهولا خصبة ومناطق شبه رطبة وغابات وأقاليم جافة صحراوية، كما يحتوي على ثروة سمكية وحيوانية معتبرة، كما يضم حوالي 84 مليون نسمة ما يشكل قوة بشرية معتبرة.[1]

كل هذا أعطى دول المنطقة فرصة القيام بعدد من المشاريع التنموية، و لكن على الرغم من المشار يع الإنمائية والاستثمارات والجهود المبذولة في ظل هذه الإمكانيات المتاحة، لم تصل هذه الدول مجتمعة أو منفردة إلى مستويات متقدمة من النمو.

فالتنمية السياسية في البلاد المغاربية لم تبلغ مستويات معتبرة من الأداء الجيد والرشادة ولو قسنا أداء الدول المغاربية وفق "مؤشر التمكين " مثلا : كمؤشر من مؤشرات التنمية السياسية والمستدامة خصوصا لوجدنا أن نسب المشاركة السياسية ضئيلة، مع غياب تفعيل لدور الأحزاب السياسية وضمان تعددها، كذلك عدم وجود استقلالية لمكونات المجتمع المدني، كل هذه المعطيات لا توحي بإمكانية الانطلاق في تحقيق تنمية سياسية، باعتبار أن هذه الأخيرة لا يمكن الوصول إليها في ظل غياب مؤشرات مستقرة للحكم الراشد داخل الدول، والسبب في ذلك هو عدم الاستقرار السياسي الذي يشكل الأرضية الضرورية لأي نشاط

[1] لعجال أعجال محمد الأمين، **إستراتيجية الإتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي**،مذكرة لنيل شهادة دكتوراء دولة في العلوم السياسية،فرع التنضيمات السياسية والإدارية،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2006-2007،ص103,102

اقتصادي أو اجتماعي، أما بالنسبة لمؤشر العدالة في توزيع الموارد، فهي الأخرى مغيبة لأن المصلحة الذاتية طغت على المصلحة العامة، هذا الخلل في التسيير والتوزيع أدى إلى ظهور طبقات اجتماعية متفاوتة داخل الدول المغاربية طبقة فقيرة وأخرى فاحشة الغنى [1] .

كذلك إذا قسنا أداء الحكومات المغاربية في التنمية المستدامة، نجده هو الآخر مفقود في حلقة التنمية المغاربية، فإقبال هذه الدول على الثروات الطبيعية التي تزخر بها أراضيها يتميز عادة بالاستغلال الغير عقلاني للمواد الطاقوية والمعدنية .

وتبقى أكبر التحديات التي تواجه المنطقة المغاربية تكمن في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير فرص عمل كافية للشباب، مما يزيد معدلات البطالة ويهدد الاستقرار الاجتماعي، ومخاطر الهجرة غير الشرعية نحو دول شمال البحر المتوسط .

و ثمة مؤشرات كثيرة تدل على ضعف التنمية الإنسانية المغاربية استنادا إلى معظم، إن لم يكن كل مؤشرات هذه العملية.إذ أن الجزء الظاهر من هذه المشكلة يتمثل في الفقر واللامساواة المعدل المتوسط للفقر يصل إلى[2] 18%.

كما تعرف المنطقة المغاربية أكثر من 40% من مجموع سكانه الإجمالي تقل أعمارهم عن 15سنة، ما يعكس نسبة كبيرة للإحالة في حالة البطالة، وهذا الوضع قد يزداد ارتفاعا في القرن القادم لتصل النسبة إلى 55 % ما ينتج وضع اجتماعي خطير يصبح فيه الأفراد يستهلكون ولا ينتجون، لذلك تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية والمغاربية، وهناك من يوصفها على أنها تشكل "قنبلة موقوتة" قد تنفجر في حال لم تقم هذه الدول بخطوات متسارعة لإصلاح اقتصادي جذري .[3]

نتيجة هذه المعطيات ، تشهد الدول المغاربية العديد من أوجه الفشل في مسارات التنمية نتيجة فشل تطبيق آليات الحكم الراشد وإن كان ذلك بشكل متفاوت.

[1] عمراني كربوسة"**الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر**"،http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q
[2] عبد الله تركماني،" **تحديات مغاربية**"،على الموقع الإلكتروني:http://www.mokarabat.com/s5428.htm
[3] حسين يوسف القطروني،"**التنمية المستدامة:أبعادها وتحدياتها العربية**"،على الموقع الإلكتروني:
http://www.alwatan-libya.com/default.asp?mode=more&

بالنسبة للجزائر: فقد عرفت العديد من الأزمات المتواصلة والصراعات المتتالية والمتباينة وفي شتى المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...، و يرجع ذلك بالأساس إلى غياب العديد من مؤشرات التنمية ، فبالإضافة إلى مظاهر عدم الاستقرار في الجزائر، هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس واقع التنمية المستدامة في الجزائر وتتمثل في:

- تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، بسبب ضعف آلية الرقابة المالية وقلة الإجراءات الردعية والعقابية من جهة، وتفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية ، الأمر الذي أدى إلى تصاعد منحنى الاختلاسات في شتى القطاعات الخاصة والعامة من جهة ثانية .
- غياب منظومة بنكية مالية قوية وفعالة ومتوازنة تضمن تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي يعود بالفائدة على حركية القطاع الاقتصادي ويخفف من مظاهر البطالة التي أصبحت تمثل شبح مخيف خاصة للفئة الشابة .
- انتشار ظاهرة العمل المؤقت وغير المهيكل: وذلك على حساب العمل الدائم، حيث بلغ عدد العمال المؤقتين أو الموسميين أزيد من مليون و300 ألف عامل، في حين يقدر عدد العمال غير المصرح بهم لهيئات الضمان الاجتماعي مليون و 500 ألف عامل وفقا لتقرير المركزية النقابية، وقد تسبب ذلك في تفاقم الإضرابات العمالية وكثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من المناطق على غرار ولاية ورقلة... ، وهذا ما يعتبر ضربا في الصميم لمسارات التنمية في البلاد[1] .
- الاعتماد على عائدات النفط و ضعف الاستثمارات خارج قطاع المحروقات الذي يمثل نسبة 90 بالمئة، مما يجعل الاقتصاد الجزائري ريعيا أحاديا، مما قد يترك اقتصاد البلاد يعيش على تقلبات السوق البترولية والانعكاسات المترتبة عن ذلك، ليصنف على أنه "اقتصاد اختلالات وليس اقتصاد توازنات" حسب خبراء الاقتصاد [2].

[1] عكاش فضيلة،**"الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر"**،في :الملتقى الوطني الأول حول"التحول الديمقراطي في الجزائر"،جامعة الجزائر،يومي10-11ديسمبر2005،ص90-91

[2] الأخضر عزي وجلطي غانم،**"قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد:إسقاط على التجربة الجزائرية"**،الجزائر:مجلة دراسات إستراتيجية،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،العدد الأول، جانفي2006،ص26.

أما بالنسبة لحالة المغرب : يعتبر جل الخبراء والمحللين مغاربة وأجانب أن تراجع المغرب في سلم التنمية البشرية في معظم التقارير ذات الصبغة القارية انعكاسا لأزمة سياسية قاسية تعيشها البلاد أفرزت وما تزال المزيد من الغياب والتراجع على مستوى تدبير المراحل وتخطيط المستقبليات ، فحسب مؤشر الحكم الراشد بإفريقيا للعام 2009 ،الذي تعده مؤسسة محمد إبراهيم، وتديرها شبكة من الأكاديميين ومراكز البحث الإفريقية والغربية، احتلت المغرب المرتبة الأخيرة من ضمن 53 دولة إفريقية، كما أشارت تقارير التنمية البشرية بالعالم العربي الصادرة أخيرا إلى هذا التردي الذي تشهده المملكة المغربية على مستوى الحكم الراشد والتنمية المستدامة، وقد اعتبرت هذه التقارير بمثابة صك إدانة صارخة لتدبير الشأن السياسي والاقتصادي والمجتمعي بالمملكة[1].

يعتبر تنامي معدلات الفقر البشرى في المغرب من أهم التهديدات التي يواجهها المجتمع المغربي، فقد أكد محمد محتان كاتب الدولة المكلف بالتنمية القروية أن ظاهرة الفقر و الهشاشة الاجتماعية في المغرب "ظاهرة قروية في الجزء الأكبر منها بالنظر إلى أن ثلثي فقراء المغرب هم من القرويين "، وأضاف محتان عند افتتاح أشغال لقاء وطني حول " التنمية المستدامة والبيئة والفقر في المغرب نظم من طرف منتدى 21 أن شخصا واحدا من أصل كل أربعة أشخاص بالوسط الحضري يعد فقيرا "، وأضاف في هذا الصدد أن أشجار النخيل شهدت تدهورا خطيرا، مشيرا إلى أن عدد أشجار النخيل انتقل من 15 مليون مع بداية القرن الماضي إلى 4.4 مليون سنة 2000.[2]

أما مؤشرات التنمية البشرية فهي تتعلق بمجالات التربية والتكوين والصحة وكذا الأنشطة المدرة للدخل و هذه العوامل والمؤشرات هي نفسها المحددة للفقر الاجتماعي بالوسط القروي مع اختلاف واحد على مستوى مصادر الدخل وهي فلاحية بالنسبة للعالم

[1] عزيز باكوش،"مؤشر الحكم الراشد في إفريقيا، الجزائر في المرتبة14 وجزر موريس الأولى والمغرب يخلص للمؤخرة"، على الموقع الإلكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=190348

[2] عدد الفقراء في المغرب قرويون على الموقع الإكتروني:http://www.wladbladi.net/threads/ /

القروي ومرتبطة بالقطاع غير المهيكل بالأحياء ذات الكثافة السكانية بالمناطق الحضرية[1] بالإضافة إلى هذا يمكن أن نلخص فيما يلي أهم معيقات التنمية المستدامة في المغرب:[2]

- تذبذب المناخ وعدم انتظام التساقطات وقلة الأراضي الصالحة للزراعة مع تدهور التربة .
- الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية، كاجتثاث الغابة وتدهور المناطق الجبلية تحت تأثير الضغوط البشرية والمناخية .
- التزايد السكاني السريع بالمدن مما يؤدي إلى اتساع عتبة الفقر وانتشار أحياء الصفيح والبطالة .
- استمرار انتشار الأمية وضعف التغطية الصحية خاصة بالبوادي التي تعاني من ارتفاع درجة العزلة حيث تقتصر نسبة كبيرة من شبكة المواصلات على الربط بين المدن.

كما عرفت تونس: كذلك سلسلة من الإصلاحات على المستوى التنموي، بحيث تم النهوض بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين مستواه المعيشي، وتم الحد من الفقر والتهميش والإقصاء ومحاربة الأمية، فمنذ 1987طبقت في تونس العديد من المخططات الاقتصادية، ركزت اهتمامها المركزي على القضايا المصيرية، مثل التربية والصحة والتشغيل، كما حققت تونس تنمية شاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية بخلق نسيج صناعي كثيف ومتكامل، كم تحسن مردود القطاع الفلاحي والسياحي والنفطي [3].

وخلاصة القول أن الدول المغاربية وإن كان البعض منها قد شرعت في وضع مخططات للتنمية الشاملة، غير أن الانجازات العملية المحققة من تلك المخططات تبقى جزئية أو معدومة، وقد عرفت الجزائر بعد إقرار ميزانية للمخطط الخماسي 2009 –2014، اشتمل على برنامج تنمية متكامل، شمل مختلف المجالات منها ما تم البدء في انجازها في المخططات السابقة، ومنها بعض المستجدات كإعطاء أهمية للتنمية البشرية والتركيز على جودة وعقلانية التسيير، لكن رغم هذه الإنجازات المتواضعة فهذه الدول لم تعرف حتى الآن

[1] أمحمد الداسر،" التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"،على الموقع الإلكتروني:
www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf - Yémen

[2] أمحمد الداسر، مرجع نفسه.

[3] قضايا تعيق التنمية المستدامة في المغرب ، على الموقع الإلكترونيhttp://www.hgcollege.hol.es/2G12.htm

تنمية مستدامة بكافة أبعادها المتكاملة، لأنها لم تتمكن من تجاوز المعوقات التي تحول دون ذلك . ومن أجل القضاء والتخفيف من هذه المعوقات يجب على الدول المغاربية ما يلي:

- تطوير اقتصاد تنمية وحماية ارتكازا على سياسة صارمة وفعالة لتحويل رأس المال الطبيعي غير القابل للتجديد"المحروقات" إلى رأس مال بشري منتج لتدفقات وعائدات مستقرة ودائمة.
- الاستغلال الرشيد للثروات متاحة وايجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا.
- إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب المغربي وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة له.
- إيجاد تخطيط سليم للموارد البشرية .
- إعطاء المناطق الريفية الأولية عند إعداد البرامج التنموية والصحية و التعليمية.
- ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية و إيجاد تكتل قوي .
- صيانة الإرث الحضاري والديني الذي تنفرد به المنطقة العربية و استثماره لتحقيق التنمية الشاملة.
- تطوير الاستثمارات في الموارد البشرية والصحة والتعليم والمعرفة والكفاءات .

من خلال ما سبق يتضح ضرورة وجود إدارة سياسية فاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ هذه الأهداف لابد من بداية الإصلاح لتحقيق الحكم الصالح الضروري لأي تنمية مستدامة [1].

[1] كمال رزيق،"التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"،على الموقع الإلكتروني:
http://www.uluminsania.net/b33.htm

المبحث الثالث: مصادر التهديدات الأمنية لدول المنطقة المغاربية .

نظرا للموقع الاستراتيجي، الحضاري، الاقتصادي للمنطقة المغاربية، تنوعت مصادر التهديد الأمني لهذه المنطقة بين مجموعة من العوامل منها داخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول: المصادر الداخلية للتهديد

1 / علاقة المجتمع المدني بالسلطة.

يعد المجتمع المدني أحد الفعاليات الأكثر تأثيرا في تقويم العملية السياسية، من خلال قدرته على التجنيد والتأثير والإقناع، ويرد ذالك إلى الخصائص الملازمة لتنظيمات المجتمع المدني، التي تنبثق من عمق المجتمع بصفة تلقائية، غير أنه لا يمكن معالجة أي قضية مرتبطة بالمجتمع المدني بمعزل عن الدولة على اعتبار أن الدولة والمجتمع المدني يدوران في فلك واحد وأن الدولة والمجتمع المدني ليس أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر ولكنهما مترابطان[1]، بل هما مكونان متكاملان وأن ما يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل ، إذا كان الأمر كذلك، فما هي طبيعة العلاقة في الواقع المغاربي؟ .

يعتبر مفهوم المجتمع المدني محل اختلاف بين المفكرين والباحثين، فمفهومه تبلور تدريجيا عبر مراحل تاريخية مختلفة بدءا من القرن 18م، وهذا بعد انهيار المجتمع الإقطاعي وظهور المجتمع البورجوازي، ومن ثمة يمكن القول أن المجتمع المدني بمفهومه الحديث مرتبط بواقع التطور السياسي في الغرب[2]، وخاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وهيمنة الفكر الليبرالي وظهور مجتمع مدني عالمي، والذي تبنته المؤسسات المالية والدولية وسعت لتكريسه في كل دول العالم خاصة النامية منها[3]، ومن هذا المنطلق تعددت التعاريف المعطاة لمفهوم المجتمع المدني، إذ عرفه البعض "بأنه مجموعة من الجمعيات التطوعية التي تتوسط العلاقة بين المصالح المعبأة أو القابلة للتعبئة من جهة، وعمل المركز السياسي من جهة أخرى" وعرفه البعض الآخر "بأنه كل المؤسسات التي تتيح للأفراد

[1] مؤيد جبير محمود، سعود أحمد ريحان، المجتمع المدني في الوطن العربي: الواقع والتحديات،مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، الفلوجة: لعدد04.على الموقع الإلكتروني http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=15737

[2] إلهام نايت سعيدي،"دور المجتمع المدني في تفعيل الإتحاد المغاربي" على الموقع الإلكتروني:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3

[3] إسماعيل الخاوة،"دور المجتمع المدني في تفعيل الإتحاد المغاربي"على الموقع الإلكتروني
http://www.selwane.com/index.php?option=com_content

التمكن من الخبرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة[1]"، وعليه، فالمجتمع المدني شكل متقدم من أشكال التنظيم والتعبير عن المواطنين داخل الدول الديمقراطية ، ومجال فعله الحقيقي هو تنظيم العلاقات بين السلطة السياسية والمواطنين والسهر على حسن سيرها، والتدخل كلما استدعى الأمر ذاك، من أجل الحد من طغيان السلطة السياسية عليهم.

إذا كانت النظم العربية نجحت في خلق نظم هجينة استفادت منها واستغلتها لمصلحتها للحفاظ على البقاء، فإنها تسعى إلى الاحتواء والسيطرة على المجتمع المدني من خلال الأطر التشريعية وحظر أنشطة المنظمات الأهلية بالرغم من أنه على مدار التسعينيات كانت بعض المنظمات غير الحكومية تقوم بدور نشط في الحياة السياسية والثقافية[2]، ويعتبر العمل الجمعياتي من أبرز المميزات التي تميز علاقة السلطة بالمجتمع المدني.

لقد انخرطت الدول المغاربية في مسار الإصلاحات بغية التحول نحو الديمقراطية في فترة زمنية واحدة، لكن بدرجات متفاوتة، إذ أهم ما ميز هذه الدول اعترافها بحرية إنشاء الجمعيات بنصوص دستورية صريحة، حيث نص دستور الجزائر لسنة 1989 في المادة 39 منه: على حريات التعبير، نشاء الجمعيات، مضمونة للمواطن وتمسك بها أيضا دستور 1996 في المادة 41 منه، كما ضمن الدستور المغربي بالفصل التاسع منه حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية تأسيس الجمعيات، كما هو الشأن بالنسبة للدستور التونسي في الفصل الثاني منه بأن حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة، ولا يقل النص الموريتاني عن النصوص السابقة حيث جاء في المادة العاشرة ، تضمن الدولة الحريات العمومية والفردية وعلى وجه الخصوص حرية الرأي وحرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات وحرية الانخراط في أي منظمة سياسية أو نقابية[3]، إذا يمكن القول أن هناك اعتراف واسع من قبل السلطة في الدول المغاربية من حيث التشريعات

[1] عبد الجليل مفتاح،"دور المجتمع المدني في تنمية عملية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"،مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر: العدد05،مارس2012، ص10

[2] هاني خلاف وأحمد نافع،الوطن العربي: قضايا مستقبلية، القاهرة مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية،1999،ص220-223.

[3] عياض بن عاشور، المجتمع المدني دولة القانون والديمقراطية في المغرب العربي ، ترجمة إدريس بلميح في: عبد الله حمود، وعي المجتمع بذاته عن المجتمع المدني في المغرب العربي،دار بوتقال للنشر،1998،ص67.

والنصوص القانونية لصالح تبني فكرة المجتمع المدني، ويبقى السؤال المطروح، هل يؤدي المجتمع المدني دوره المنوط به من حيث الممارسة على أرض الواقع؟ وما هي المكتسبات التي حققها خدمة لشعوب المنطقة واستجابة لتطلعاتها؟.

إن تبني الدول المغاربية فكرة المجتمع المدني يطرح على الساحة السياسية والاجتماعية شعار بناء مستقبل تعددي وديمقراطي، وانطلاقا من افتراض وجود ثقافة سياسية عربية وتراث سياسي عربي لا يتوافقان مع النماذج الدستورية للحكم حيث لا يوجد في التراث السياسي للعالم العربي ما يساعده على أن يتعود على الأفكار الموجهة لسلطة ذات طابع دستوري، وأن يجعل هذه الأفكار قابلة لأن تستوعب من لدنه.

في الجزائر، ورغم وجود عدد هائل من الجمعيات المتعددة الأهداف وعلى مستويات مختلفة، فإن مساهماتها محدودة جدا، وذلك راجع إلى التأثير السلبي للوضع غير الطبيعي في مؤشرات الديمقراطية على مستوى تنظيمات المجتمع المدني وذلك رغم التسهيلات الإدارية والدعم المالي العشوائي، مقابل نشاطها المناسباتي ومبايعتها للسلطة وتبعيتها للأحزاب السياسية.

ونفس الإستراتيجية يتم تبنيها بخصوص المجتمع المدني من طرف المغرب، حيث عملت على كبحه بمجموعة من التنظيمات ذات الارتباط القوي بها، من أجل أن تظل على معرفة واتصال وثيقين بما يجري داخل المجتمع المدني .

وفي تونس، ورغم وجود العدد الهائل من الجمعيات، إلا أن واقع الممارسة اليومية في عهد الرئيس بن علي كشف مدى قدرة الدولة ونخبتها على مراكمة التجارب وإعادة توظيفها.

ومما سبق يمكن القول أن الدولة في البلدان المغاربية تحتل مكانة كبيرة في مجتمعات المنطقة بسبب تكوينها التاريخي، وسندها الديني والعسكري، ودورها في عملية التحديث والتخطيط والهيمنة الاجتماعية، جعل تكوينات المجتمع المدني الحديثة محاصرة دائما في نطاق ضيق، وجعل تطلعاتها في المشاركة السياسية وحجم تبادلها للسلطة أو تنفيذ الخطط محدودا بدوره، هذا وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها بعض دول المنطقة المغاربية

سواء على المستوى الكلي أو الجزئي إلا أن تكوينات المجتمع المدني وإن زاد عددها أو قل فهي شكلية أي مجرد شعار بالنسبة لتلك النظم السياسية [1].

ويخضع المجتمع المدني في البلدان المغاربية لعملية توظيف سياسي مباشر أو غير مباشر، وأبرز ما يمكن ملاحظته هو أن الدولة هي الفاعل الأبرز وأن العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني تقوم على المواجهة والإقصاء كما هو في الإستراتيجية التي تتبناها الدولة في تونس وليبيا قبل سقوط النظامين فيهما، أو على الاحتواء والانفتاح تجاه قوى المجتمع المدني كما هو حادث في المغرب والجزائر، ما جعل المصداقية والاستقلالية محل شك، لكن يضيف كل من المغرب والجزائر إستراتيجية المواجهة إذا لزم الأمر .

هذه العلاقة بين المجتمع والدولة أدت إلى خلق فراغ سياسي وثقافي أدى إلى انتشار حركات راديكالية ذات طابع عنيف، الأمر الذي يتطلب إعادة فتح النقاش حول الأدوار الجديدة للمجتمع المدني، بالموازاة مع إعادة هندسة دور الدولة، بغية تحرير طاقات المجتمع وتحويلها من خدمة السلطة إلى خدمة المجتمع، باستعادة نوع من التوازن في العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني، وتجاوز توغل الدولة وهيمنتها، وبالمقابل تطوير المجتمع المدني وعقلنة أدائه، على ضوء رؤية جديدة تؤمن بإمكانية استرجاع القدرات الوظائفية للمجتمع المدني على قاعدة قيم التضامن والمساواة وإشاعة لغة الحوار والعدل الاجتماعي.

2/الإرهاب في المنطقة المغاربية "تنظيم القاعدة":

يعتبر الإرهاب من أهم التهديدات في المنطقة المغاربية، خاصة في ظل إعادة هيكلة المنظمات الإرهابية على المستوى الدولي (القاعدة)، وكذا إلى الدعم الذي تلقاه هذه المجموعات في منطقة الساحل حيث تنقص سلطة الدول فاسحة المجال لعلاقات بين هذه الجماعات والتركيبات الاجتماعية التقليدية في المنطقة، مستفيدة من الفقر والحرمان ومختلف الأزمات التي تعيشها هذه الدول، وهو المجال الخصب الذي تتقوى فيه هذه الجماعات، وان كانت الجزائر الدولة المغاربية الأكثر تضررا من الإرهاب إلا أنه أصبح تهديدا لكل دول المنطقة.

[1] رعد صالح الآلوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006،ص231.

لقد كان لنهاية الحرب الباردة ثم أحداث 11 سبتمبر، الأثر البالغ على تطور توجه بعض الجماعات الإسلامية، حيث انتقل نشاطها من الساحة السياسية النظرية إلى الساحة العملية المسلحة، هذه التطورات ألقت بآثارها على الساحة المغاربية مكونة نوعا جديدا من أنواع التهديد الأمني ، مهددة بذلك الأمن المغاربي، بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة.[1]

ويعود تطور مثل هذه التشكيلات الإرهابية إلى عدة أسباب، منها الاستبداد المحلي[2]، التحدي الأجنبي للهوية العربية الإسلامية و خفاقات الحركات القومية، زد على ذلك سياسات بعض النظم السياسية التي أخطأت في التعامل مع الحركات الإسلامية، هذه المتغيرات أدت إلى خلق نوع من توتر وشعور بالظلم والمهانة ، مما يؤدي في نهاية المطاف بالشروع في الانتقام من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها نتيجة تعرض الكثير منهم إلى ظروف وأحوال اجتماعية خانقة عكرت صفو حياتهم ، فما وجدوا أمامهم انسب من الانضمام إلى حركة مسلحة للتعبير عن مكنوناتهم إلى غير ذلك من الدوافع التي يمكن أن تكون سبب في ظهور هذا التهديد[3] و تحتضن المنطقة المغاربية العديد من الجماعات المتشددة.

أولا: الحركات الإرهابية في الجزائر.

ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان " الجماعة المسلحة "و " الجماعة السلفية للدعوة والقتال ، "فالأولى ذات بعد محلي ، والثانية ذات بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة[4] ، والتي نشأت سنة 1998 ، وكان أول من ترأسها " عبد المجيد ديشو" الذي قتل فخلفه "نبيل صحراوي ،" وبعد موته هو كذلك خلفه "عبد المالك دروكدال" المعروف "بـ أبو مصعب عبد الودود[5]" ، و هو الرئيس الحالي لهذه الجماعة .

[1] خالد إبراهيم المحجوبي، "الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري"،على الموقع الإلكتروني:
http ://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20065
[2] محمد فيهم درويش،" الجريمة في عصر العولمة"،ط2، القاهرة: النشر الذهبي للطباعة،2000،ص53.
[3] مرصد الإرهاب،" من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي"،على الموقع الإلكتروني:
http://www.syriastar.com/vb/archive/index.php/t-515
[4] محمد مقدم،" الأفغان الجزائريون من الجامعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الإرهابية،الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار،2002،ص78
[5] شبكة النبأ المعلوماتية،"تنظيم القاعدة في المغرب العربي حضانة ثرية ووجوه متعددة"، على الموقع الإكتروني:
http://www.facebook.com/note.php?note_id=194020673

ولقد اختلفت الآراء حول بداية العنف في هذه المنطقة ، هناك من يرى أن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة الصراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة "هواري بومدين " وظاهرة الفساد السياسي ، وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى دخول النظام الجزائري إلى دائرة الأزمة، الذي نتج عنه اهتزاز شرعية النظام.

كذلك تفاقم وتأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي خلف ظروفا معيشية صعبة بالنسبة للمواطن الجزائري، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية و الإسلامية، هذا بالإضافة إلى التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذلك ظهور بعض الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري الغربي على العالم والبدء في البحث عن عدو جديد للغرب ، وقد وجد بعض مفكري الغرب في الإسلام هذا العدو ، الأمر الذي كانت له ردود أفعال في المجتمعات الإسلامية وهذا ما دفع وساعد على تكوين هذه الجماعات في الجزائر وغيرها من دول المنطقة المغاربية [1].

نتيجة كل هذا عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في أعمال مسلحة قادت إلى حرب أهلية وعشرية من العنف المسلح، وتعتبر "الجماعة السلفية للدعوة والقتال " الجزائرية اخطر من "الجماعة المسلحة" حيث أعلنت عن تغيير اسمها من" السلفية للدعوة والقتال " إلى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ،" لتصبح بعد هذا التغيير ممثلا للقاعدة في شمال أفريقيا .لتجد متنفسا لها في الخارج وتضفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة بصفة رسمية في2007/01/24، ولكي تستقطب المجاهدين من شمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في المنطقة والأنظمة المحلية التي تحاربهم[2] .

[1] محمد سعيد أبو عامود،" الإسلاميون والعنف المسلح في الجزائر"،القاهرة:مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد113,1993،ص114,113.

[2] دنيا الوطن،"الجماعة السلفية الجزائرية تغير اسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب، على الموقع الإلكتروني:
/http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2007/01/27

ثانيا: الحركات الإرهابية في المغرب .

نجد فيه جماعتين هما "السلفية للجهاد" "أو "السلفية الجهادية " و "الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية "، من أهم شخصياتها البارزة في المغرب نجد محمد الفزازي قائد الجماعة السلفية الجهادية، وهو على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة.[1]

و يعود ظهور هذا التيار المتطرف "الجهادي" بالمغرب إلى بداية عقد التسعينيات، بعد حرب الخليج عام 1991 حين ظهر في السعودية و بلدان أخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد أمريكا، وحينها ظهر خلاف بين العلماء حول جواز الاستعانة بالكافر من جهة ودخول الجيوش الغربية إلى الأراضي العربية من جهة أخرى.

و تنامى هذا التيار في المغرب خلال سنوات قليلة، حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن الضبط والمراقبة، وأصبح العديد من الشيوخ المنظرين لمنهجه كـ" الفزازي، الحدوشي، الشاذلي "الذين أدينوا بثلاثين سنة سجنا بعد تورطهم في أحداث 16 ماي 2003 بالدار البيضاء، وتعتبر السلفية الجهادية في المغرب كما يقدمها بذلك رموزها" تيارا منهجيا أصوليا وليس تنظيما على غرار التنظيمات الأخرى".[2]

ثالثا: الحركات الإرهابية في ليبيا .

نجد "الجماعة الإسلامية المقاتلة"، التي تم الإعلان عن انضمامها ومناصرتها للقاعدة في المنطقة المغاربية عام 2007 ،فقد أعلن "أيمن الظواهري " عن انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم القاعدة العالمي. وأكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد أبرز قادة الجماعة هذا الأمر، وأنها قد اندمجت وذابت بصورة تامة في تنظيم القاعدة، فيما يرى البعض الآخر أن الجماعة ستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة أبو مصعب الجزائري باعتبار ليبيا جزء من الوحدة الديمغرافية والجغرافية للمنطقة المغاربية ،لذا علينا أن ننظر بحرص إلى الجماعة باعتبارها نخبة مؤثرة في تنظيم القاعدة ومساره

[1] ريما صالحة،"صناعة الموت: الجماعات المسلحة في المغرب العربي"،على الموقع الإلكتروني:-http://www.rpcst.com/pass/belad-33.htm

[2] عبد الحكيم أبو اللوز،" السلفية الجهادية في المغرب :الولادةوالمسار"،تونس: مجلة المغرب الموحد،دار النشر للمغرب العربي،العدد05،فيفري2010،ص21

واستراتيجياته خاصة وأن ما ظهر منها من قيادات غلب عليهم الخبرة العريقة في المواجهات المسلحة ، ولأن تنظيم القاعدة يدرك حقيقة بأس هذه النخبة ذات العقلية المتقدمة عن الكثير من الجماعات، فلم يتوانى الظواهري عن تقديمها بوصفها :"كوكبة من أهل السبق والفضل والجهاد والرباط وأعلام الدعوة والجهاد وقدوة الصبر والثبات من أفاضل الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا [1]".

و بانضمام هذه الجماعة إلى صفوف القاعدة ستكسب هذه الأخيرة دفعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية القائمة في المغرب الإسلامي، وكذلك تهديد المصالح الغربية في المنطقة.

لكن هذا الدعم لم يستمر طويلا من طرف هذه الجماعة للقاعدة، فقد أعلنت الجماعة الإسلامية المقاتلة جناح القاعدة في ليبيا خروجها عن بن لادن عام 2009 ، وتقديم مبادرة لنبذ العنف للحكومة والشعب الليبي ، بعدما أجرى قادتها مراجعات تصحيحية لنهج عمل الجماعة، وقالت صحيفة "الجارديان" البريطانية إن هذه الخطوة تضعف إلى حد كبير تنظيم القاعدة، حيث تقوض نظرية الجهاد ضد أنظمة الحكم الإسلامي وقتل المدنيين الأبرياء، ففي سجن "أبو سليم ، "القريب من طرابلس، كتب قادة "الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا" وثيقة يراجعون فيها أفكارهم، أطلق عليها "دراسات تصحيحية في فهم الجهاد والحسبة والحكم على الناس"، بعد أن وافق عليها مجموعة من كبار العلماء المسلمين على رأسهم الشيخ يوسف القرضاوي [2].

مجمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى ب" . تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي " الذي يتشكل أساسا من ثلاث جماعات " : الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة" "و الجماعة السلفية للدعوى والقتال الجزائرية "و" الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة" "السلفية الجهادية ،" وهناك من يضيف الجماعة الإسلامية التونسية "، فهذه الجماعات هي البارزة في التنظيم والتي تعلن ولائها للقاعدة ومبايعتها لأسامة بن لادن.

[1] أكرم حجازي،" القاعدة تكسب الجماعة الإسالمية المقاتلة"،على الموقع الإلكتروني:https://misralhura.wordpress.com
[2] أيمن حسن، الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج على القاعدة وتقدم وثيقة لنبذ العنف، على الموقع الإلكتروني:
http://www.muslm.org/vb/showthread.php?359461

ومن أهداف انضمام الجماعات المتطرفة الموجودة في المنطقة المغاربية إلى تنظيم القاعدة ، محاولة تجميع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة وتوسيع ميدان المواجهة لكل منطقة من شمال إفريقيا والساحل، ومنها الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة.

دوافع الإرهاب:

- **الدوافع السياسية:** هي عدم وصول السلطة والجماعات المعارضة لها إلى حل المسائل ذات الخلاف الحاد ، كما يعد استبداد وطغيان الحكام دافعا محوريا للعديد من الحركات الإرهابية[1] ، التي تجد مبررا لأعمالها التخريبية بسبب غياب ميكانيزمات الديمقراطية ، مما يخلق إحباطا جماعي تفرز مثل هذه الظاهرة[2] .
- **الدوافع الاقتصادية** : إن الفقر والحرمان وعدم المساواة في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية يمثل دافعا قويا من دوافع الإرهاب ، فالاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن التفاوت الاقتصادي يولد العنف[3] ، وانتهى ماركس إلى أن الاستغلال الذي تمارسه الطبقة المسيطرة على أدوات الإنتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة العمل ، هو سبب الثورة متى وعى هؤلاء حقيقة مستغليهم[4].
- **الدوافع الاجتماعية:** قد تعاني فئات من المجتمع الحرمان بدرجة أو بأخرى ، مما قد يؤدي بها إلى العزلة والشعور بالاغتراب أو على العكس رفض الأوضاع والثورة عليها ، فيلجأ بعض الأفراد إلى تشكيل مجموعات إرهابية الغرض منها تغيير تلك الأوضاع[5].
- **الدوافع الإعلامية:** تساهم وسائل الإعلام في زيادة تطلعات المواطنين وطموحاتهم وخلق مطالب وحاجيات جديدة تزيد من إحساسهم بالحرمان عندما تعجز الدولة عن الاستجابة لها فترتفع احتمالات ردود أفعال العنيفة. ويرى تقرير لجنة الشؤون العربية:

[1] عبد الناصر جريز،الإرهاب السياسي،القاهرة: مكتبة مدبولي،1996،ص196.
[2] محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق،ص11.
[3] نصيرة رداف،المعالجة الصحفية لظاهرة الإرهاب السياسي محليا ودوليا،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم الإعلام والإتصال،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علوم الإعلام والإتصال، جامعة منتوري قسنطينة،2002-2003،ص16
[4] امحند برقوق،" الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط"، مرجع سابق.
[5] نصيرة رداف،مرجع سابق،ص17-16.

"أن من يعتنق فكرا متطرفا أو يتخذ سلوكا إرهابيا إنما يفعل ذلك بتأثير ما حصل عليه من أفكار ومعلومات من خلال وسائل الاتصال والإعلام[1]".

وأخيرا يمكن القول أن المنطقة المغاربية أصبحت محاطة بجملة من المخاطر نتيجة الأوضاع الجديدة والتطورات المتسارعة داخل بلدان المنطقة المغاربية وخطورة الوضع في الساحل، لا سيما وأن هناك ارتباطا وثيقا بين الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية، فكل طرف يتغذى من الآخر، وهو ما يفرض توحيد الجهود وضرورة التوصل إلى إعادة تصور مشترك حول هذه التحديات الأمنية والتركيز على المعطى الليبي ضمن إستراتيجية مكافحة الإرهاب، من خلال معالجة المصادر الإيديولوجية ومكافحة الخطاب الاستفزازي المتطرف الذي يؤثر على الفئات التي قد تكون أكثر ضعفا وأقل مقاومة.

المطلب الثاني: المصادر الإقليمية للتهديد .

1/ التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل وتداعيات التدخل الأجنبي الفرنسي

لقد شهد الجناح الجنوبي للمنطقة المغاربية خلال مطلع التسعينيات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، على غرار الأنشطة الإجرامية من تنظيمات إرهابية إلى كارتيلات الجريمة المنظمة بجميع أشكالها إضافة إلي الأقليات والعرقيات والنزاعات التي تتسبب فيها لتحقيق بعض المصالح الضيقة وعلى رأسها مطالبها الانفصالية، كل هذه المهددات جعلت من منطقة الساحل والصحراء بؤرة من بؤر التوتر ومنطقة حاضنة للإرهاب، أثرت بشكل كبير ومباشر على الأمن الإقليمي والدولي.

ولمواجهة هذه التهديدات اعتمدت الجزائر سياسة مزدوجة أمنيا تمثلت في تدعيم وحدات حراس الحدود التي يبلغ طولها 6280 كم، ودبلوماسيا بإبرام اتفاق تمنراست في جانفي 1991 بين الحكومة المالية وحركة الأزواد لوضع حد لحوالي 6 أشهر من التمرد، وهو ما يفسر إدراك الجزائر لأهمية الدائرة الإفريقية الذي حتم عليها التحرك ومحاولة فض النزاعات في المنطقة سلميا عبر تعاون إقليمي[2].

[1] سامي إبراهيم،"هل للسلفية الجهادية جذور فكرية"،تونس: مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي، العدد05،فيفري2010،ص15.
[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي،ص59,56,55.

ومن أهم العوامل الخارجية التي زادت من تفاقم الوضع في منطقة الساحل، الأزمة الليبية التي انتهت بانهيار النظام ودخول البلاد في مرحلة من الفوضى، الأمر الذي أدى بوصول الأسلحة بشتى أنواعها إلى جميع شرائح المجتمع، مما سهل من عملية الاستيلاء عليه من طرف المنظمات الإرهابية وتهريبه إلى معقل هذه المنظمات بمنطقة الساحل والصحراء، إضافة إلى فرار العديد ممن كانوا مجندين لصالح النظام القذافي محملين بأحدث الأسلحة، مما زاد من تقوية هذه الجماعات المسلحة في دول الساحل هذا إضافة إلى مجموعة من العوامل الداخلية التي زادت من تعقيد الوضع في مالي، بداية بسقوط النظام الداخلي الذي أدخل البلاد في أزمة سياسية وأمنية، وعدم قدرة الجيش السيطرة على الوضع مما سهل على التنظيمات الإرهابية المختلفة من الانتشار السريع في شمال مالي وفرض منطقها بالقوة .

إن استفحال الظاهرة الإرهابية في منطقة الساحل بتعدد تياراتها، بفعل عوامل متعددة مكنته من الحصول على موارد مالية مهمة، وأبرزها الفدية التي تعرضها الجماعات الإرهابية على الدول التي ينتمي إليها الرهائن والتي كانت محل اهتمام من طرف الجزائر في استصدار قرار أممي يمنع تقديم الفدية ولا تزال تسعى إلى تجريمها وهو ما عبر عنه الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية والمغاربية خلال الندوة الدولية للشراكة والتنمية ومكافحة الإرهاب في دول منطقة الساحل المنعقدة في الجزائر بتاريخ 2011/09/07 ،" أن الجزائر تسعى إلى إثراء الترسانة الدولية بنص يجرم دفع الفدية باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتميل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل[1]"، حيث تشير الإحصائيات في هذا الصدد أن موارد الجماعات الإرهابية قاربت 70 مليون دولار جراء الفدية، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات ومروحيات تحصلت عليه بفعل الأزمة الليبية، كما أن هناك ارتباط وثيق بين الجماعات الإرهابية في المنطقة المغاربية[2] ومنظمات التهريب التي هي كذلك على صلة بأطراف خارجية والتي تتخذ من المنطقة المغاربية كمناطق عبور، إذ تشير تقارير الأمم المتحدة إلى ما نسبته 30 إلى 40% من

[1] عاطف قدادرة،" ندوة محاربة الإرهاب تعرض الإستراتيجية الأمنية لبلدان المنطقة: الساحل الإفريقي مهدد بالانفجار بسبب الوضع في ليبيا"،جريدة الخبر الجزائرية، العدد6469بتاريخ2011/09/08،ص5.

[2] عمر فرحاتي،"أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي"،على الموقع الإلكتروني:
http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=240

المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغاربية بقيمة إجمالية قدرها 8.1 مليار دولار، وهو ما يشكل مصدر من مصادر عدم الإستقرار في المنطقة المغاربية كما تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية، كما أن 80% من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر[1].

هذه التهديدات المختلفة في منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، أثرت بدورها في دول الجوار وتعدتها إلى كل دول المنطقة المغاربية التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي ، فتعقد هذه التهديدات واستفحاله أدى إلى ردود أفعال متسارعة على المستوى المنظماتي وعلى مستوى الدول الغربية و أدى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الأجنبي الذي له تأثيرات مباشرة على أمن المنطقة المغاربية .

البعد المحوري الثاني والمهم في مسألة منطقة الساحل هو التدخل الخارجي في المنطقة، إذ شكل التدخل الفرنسي في مالي، تحديا حقيقيا للدول المغاربية، خاصة على المستويات الأمنية، نظرا لطول الحدود البرية بين هذه البلدان ومنطقة الأزواد، وللارتباطات الإنسانية والثقافية والتاريخية بين سكان هذه المنطقة (الساحل) وسكان البلدان المغاربية، نظرا لغياب تعاون أمني بيني وثيق بين تلك البلدان من جهة، وبينها وبين محيطها الإفريقي .

إن التدخل الفرنسي في منطقة الساحل يضفي أو يعطي الشرعية لنشاط المجموعات الإرهابية في إنشاء قواعد خلفية من أجل محاربة عدو أجنبي والذي سيؤدي إلى كسب المزيد من المؤيدين في مسعاهم لإطالة الحرب في المنطقة، مما يؤدي حتما بانسحاب الجماعات المسلحة من شمال مالي نحو فيافي الصحراء الكبرى بالجزائر وذلك بالنظر إلى طول الشريط الحدودي الجزائري مع مالي والذي يتجاوز 1400 كم، والتخطيط لعمليات إرهابية

[1] بوحنية قوي، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"،على الموقع الإلكتروني:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201263

داخل الدول المغاربية وهو ما حدث بالفعل في الجزائر من خلال محاولة اختطاف رهائن يعملون في قاعدة تيقنتورين ثم الهجوم على القاعدة بعد فشل عملية الاختطاف، وهو المسعى الذي يلتقي مع الإستراتيجية الفرنسية في المنطقة التي تطمح لإبقاء قوات فرنسية في شمال مالي تحت مبرر الحفاظ على وحدة مالي وضمان تفعيل الحل السياسي المرتقب وهذا قد ما يشكل ضغط على الجزائر، أن بعد نجحت فرنسا في إقصاء الانقلابي سانغو ورفاقه من تنازع السلطة مع الرئيس تراوري، وبالتالي لن يعترض هذا الأخير ولا الحركة الوطنية لتحرير أزواد كما أن هذا الوضع سيؤدي حتما بالجزائر إلى استنفار قوتها العسكرية في الجزائر على طول الحدود الجنوبي، مما سيرفع من ميزانية وزارة الدفاع مع العلم أن هذه الميزانية ارتفعت سنة 2011وتواصل الارتفاع سنتي 2012 و 2013 وهو ما ينعكس سلبا على مسار التنمية في الجزائر[1].

البلدان المغاربية، أيا كانت مواقفها من الحرب في مالي، فهي معنية بها، فتأثيرات التحولات في المنطقة سياسيا وعسكريا، لابد تكون لها تأثيراتها على بلدان المنطقة، ان اختلفت تلك التأثيرات من بلد لآخر ويبقى ارتفاع عامل الهجرة غير الشرعية من دول الساحل نتيجة لغياب المساواة والتوازن بين المناطق سواء من حيث التنمية أو التمثيل في مختلف مؤسسات الدولة، تحديا مشتركا يؤثر على جميع دول المنطقة المغاربية، باعتبارها منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية حيث تشير الإحصائيات إلى أرقام مذهلة في هذا الصدد، ففي تونس بلغ عدد الأفارقة الذين حاولوا الانتقال إلى أوروبا عبر الموانئ التونسية 100.000 سنة 2001 وفي الجزائر وصل العدد إلى 100.000 سنة 2006 ووصل إلى حدود المليون في ليبيا، مما أثر على استقرار المجتمعات المغاربية .

أيا كانت الاستراتيجيات المرسومة للمنطقة فهي لها تأثيرات على المنطقة المغاربية مجتمعة، لعدة أسباب أهمها الارتباطات المذكورة آنفا، إذ لا يخفى تأثير أي تغيرات عسكرية كانت أو أمنية أو سياسية في شمال مالي، على الوضع في دول المنطقة المغاربية خاصة منها الجزائر التي تقع أهم احتياطاتها من النفط والغاز، في الجهة الجنوبية وهي امتداد قبلي

[1] عمر فرحاتي،مرجع سابق.

وجغرافي لشمال مالي "الازواد ،" ونفس الشيء، بالنسبة للجنوب الشرقي لموريتانيا " الحوض " ذي العلاقة الوثيقة بمنطقة تينبكتو عرقيا واقتصاديا، والأمر نفسه بالنسبة لمنطقة الجنوب الغربي لليبيا، مدن " سبها واوباري وغات واغدامس " حيث تقطن قبائل الطوارق، وذات الثقل العسكري، وحيث أكبر حوض نفطي في ليبيا.

أما المغرب، الذي هو حريص على وحدة مالي في مجلس الأمن والملتقيات الدولية، كان بسبب مخاوف من تأثير انفصال أزواد عن مالي، على مشكلة الجنوب المغربي.

إن مواجهة التحديات الأمنية السالفة الذكر في الساحل الإفريقي يستلزم صياغة إستراتيجية أمنية فعالة، وهذا يتطلب منها اتخاذ موقف موحد حول الأحداث وتطوراتها، والمساهمة بفعالية في رسم مستقبل الحل السياسي والأمني والتنموي في منطقة الساحل، وتحويلها إلى منطقة تعاون مغاربي إفريقي، بدلا من جعلها ساحة لتصفية الحسابات البينية كما ينبغي للآليات الإقليمية للتعاون المغاربي أن تقوم بالتشجيع على التعاون وتنفيذ الاستراتجيات والآليات الأمنية القائمة، بما فيها إدارة أثر الأزمة الليبية، وتعزيز فعالية مكافحة الإرهاب ورصد ومتابعة النشاطات الإرهابية عن طريق مراقبة الحدود، وتفعيل التعاون الإقليمي بين الدول المعنية في مجال الاستخبارات الميدانية وتبادل المعلومات الأمنية خاصة في عمليات ضبط الأسلحة، بين مختلف الوكالات والهيئات الاستخباراتية لدول المنطقة .

2/ قضية الصحراء الغربية :

لا شك أن في قضية الصحراء الغربية أصبحت قضية متعددة الأطراف، فهناك الفاعلون الإقليميون مثل الجزائر والفاعلون الدوليون كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهناك المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وتتسم مواقف هؤلاء جميعا بالتناقض.[1]

الجزائر ساندت منذ البداية الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره، واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية، بينما اعتبرت المغرب إقليم الصحراء الغربية جزء منه وبالتالي الحل الوحيد عودة الأرض إلى أصحابها، أي بسط السيادة المغربية على الصحراء الغربية ومن هنا مثلت القضية الصحراوية منذ سنوات بؤرة توتر بين البلدين،

[1] توفيق المدني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل"دراسة تاريخية سياسية، دمشق:منشورات اتحاد الكاتب العرب،1996،ص29.

ويدرك كل طرف من هما أن هناك ضغوطا داخلية وأخرى إقليمية ودولية تضغط على البلد الآخر، وبالتالي ينتظر كل واحد الآخر ليقدم تنازلات، ومن التطورات التي شهدتها القضية نجد[1] :

- اللقاء الذي عقد بين الرئيس الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة " والعاهل المغربي " محمد السادس " والذي جاء بعد يومين من اللقاء الذي عقد بين الرئيس الأمريكي " جورج بوش الابن " والعاهل المغربي وصرح فيه الرئيس " بوش " بأن لا أحدا يستطيع أن يفرض حلا على المغرب من الخارج فيما يتعلق بالمسألة الصحراوية، ما وهو فسره المراقبون على أنه دعم أمريكي للمغرب، خاصة في ظل تحفظات الرباط على خطة الأمم المتحدة والتي أقرها مجلس الأمن، وكان الرأي الأمريكي بمثابة رسالة لمجلس الأمن الذي شرع بعد يومين في بحث المسألة الصحراوية .
- أما التطور الثاني هو تأكيد مجلس الأمن أنه سوف يفرض الحل على الأطراف المعنية في حالة لم إذا تتوافق هذه الأطراف على أسس خاصة بها للتسوية، ما وهو اعتبر آنذاك بمثابة ضغط من المنظمة الدولية على هذه الأطراف لدفعها بصورة ثنائية لتسوية المسألة وهو ما يحول دون تدخل أطراف خارجية في شؤون المنطقة، لكن في الوقت الذي توافق فيه كل من الجزائر والبوليساريو على الخطة المعدلة تتحفظ المغرب، وأن المغرب يوافق على أن حل المسألة الصحراوية يجب أن يكون في إطار خضوعها للسيادة المغربية.[2]

لم يقف التطور عند هذا الحد، بل وصل المغرب حد إلى اتهام السيد " جيمس بيكر " بأنه في تقريره يعتبر نفسه طرفا في الصراع لا وسيطا بين أطرافه، في الوقت الذي قال " فيه كوفي عنان " الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة سابقا، أن مخطط السلام هذا يعطي كلا من الجانبين بعضا ولكن ليس كل ما يريده، لكن المغرب يتمسك كالسابق ب خطة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية[3] .

وبحكم تدويل القضية وأهمية المنطقة المغاربية بالنسبة للقوى الكبرى فإن نزاع الصحراء الغربية لم يعد إقليميا، مما جعل موقف الدول الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف

[1] حسن أبو طالب، التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،421,2004-420.
[2] يحي أبو زكرياء،الطريق إلى الصحراء الغربية عبر تل أبيب،دار ناشري للنشر الإلكتروني،2003.
[3] حسن أبو طالب، مرجع سابق،ص421.

المحلية للصراع، وأهم ما يميز هذه القضية هو أنها نقطة التقاء بين السياسة الأمريكية والفرنسية داخل المنطقة المغاربية، حيث يشجع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الصحراويين على قبول فكرة " حكم ذاتي " واسع في إطار السيادة المغربية، لكن رغم هذا إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها قناعة تامة بأنه لا يمكن الحل دون إشراك الجزائر [1].

هذا ما جعل قضية الصحراء الغربية عقدة للتناقضات المستعصية في سياسات الأطراف المعنية بالنزاع الصحراوي، مما أدى إلى سياسة تشكيل المحاور التي أساسها الهيمنة وكسب قضية الصحراء باعتبارها القضية المركزية لكل من الجزائر والمغرب، فتشكل المحور الجزائري–التونسي –الموريطاني والمحور المغربي – الليبي، في أواسط الثمانينات، وتلك هي إستراتيجية المحاصرة المتبادلة، التي أدت إلى أشكال كل الصراعات الهمجية من حرب أكتوبر 1963 إلى حرب الصحراء، كما خطط له من أجل المزيد من التفتيت حتى داخل الكيانات القطرية الهزيلة [2].

لم يقف تأثير قضية الصحراء الغربية على العلاقة بين المغرب والجزائر، بل أثرت على تفعيل الاتحاد المغاربي كوحدة إقليمية منذ انطلاقه سنة 1989 ، وازداد هذا التأثير في سنة 1994 ، بتأجيل وتعليق اجتماعات القمة المغاربية بسبب الخلافات الناشئة بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء، الذي هو نزاع جيو سياسي بالدرجة الأولى، والدليل على هذا قول العاهل المغربي سنة 2002 ،" ما لقاؤنا اليوم وقد ظهرت للعالم المطامع التوسعية والهيمنة للخصم المكشوف لوحدتنا الترابية، إلا تأكيدا لتمسكنا القوي بهذه الثوابت بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية" ، ما يعني أن الجزائر وجبهة البوليساريو تمثلان من وجهة نظره تهديدا لأمن المملكة المغربية.[3]

في نفس الوقت و منذ حرب الرمال أكتوبر 1963 أصبح المغرب تهديدا مباشرا لأمن الجزائر القومي، وبالتالي أحد المحددات الأساسية لسياستها الدفاعية، تليه انفجار قضية الصحر اء الغربية عام 1976 تاريخ انسحاب الإسبان واتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الإقليم، الأمر الذي رأت فيه الجزائر تشجيعا للتوجهات التوسعية المغربية، حيث ساهم هذا

[1] عبد النور بن عنتر ،البعد المتوسطي للأمن الجزائري-الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي،مرجع سابق،83

[2] توفيق المدني،اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل،مرجع سابق،ص35.

[3] وفاء سعد الشربيني، مرجع سابق،ص49.

النزاع في بلورة العقيدة الأمنية للجزائر وهاجسا أمنيا لها وبؤرة توتر على حدودها الغربية وهو ما يعني الانكشاف الأمني لجناحها الغربي[1] .

المطلب الثالث: المصادر الخارجية للتهديد .

1 -الانعكاسات السلبية للعولمة:

تعرف العولمة على أنها: مجموعة من الحركيات المتشابكة والمعقدة التي تخلق توافقات نفعية أو غير نفعية بين الدول والبشر، ويعتبر الكثير من الدارسين بأن العولمة قد وفرت المناخ والوسائل المنتسبة التي جعلت منها آلية فاعلة في نشر هذه التهديدات بمختلف أشكلها، فالحركيات عبر الوطنية والعابرة للحدود في أحيان كثيرة تتعدى إرادة وحسابات الدول لتكون فواعلها غير دولاتية مثل المنظمات، الشركات، الأفراد الفاعلين من أمثال : بن لادن، وجماعات الإرهاب، الجريمة المنظمة، التي تستفيد بشكل كبير من التقنيات المتطورة وتكنولوجيات الاتصال في عصر العولمة[2] وفي هذا السياق يقول جوزيف ناي " : حيث أن تطور التكنولوجيا والتدفق المعلوماتي الكبير سمح لجماعات كان نشاطها ذات يوم منحصرا في نطاق سلطة الشرطة المحلية أو الوطنية بالخروج من هذا النطاق الضيق إلى العالمية واستخدام أسلحة أكثر تطورا أو ضررا".

وإذا تصورنا أن جماعة منحرفة في مجتمع ما قد تمكنت من وضع يدها على مواد بيولوجية أو نووية فسوف يصبح بوسع الإرهابيين أن يحصدوا أرواح الملايين ، ففي القرن العشرين كان قتل هذه الأعداد الهائلة من البشر يتطلب من أفراد مثل "هتلر " أن يؤسسوا حكومات دكتاتورية، أما الآن فمن خلال العولمة فقد أصبح من السهل أن نتصور جماعات إرهابية أو حتى أفراد يقتلون الملايين بدون مساعدات من الحكومات.

فالعولمة كما عرفها الكاتب الكندي شوسودوفسكي هي عولمة الفقر وكما عرفها البعض بعولمة اللايقين فيما يخص البيئة أوالحركيات المتسارعة لعولمة التهديدات كما عرفها العديد من الباحثين بعولمة الرشوة والفساد، وكذلك ما ذهب إليه الكاتب الألماني" BECK Ulrich" حول عولمة المخاطر.[3]

[1] امنحد برقوق،"العولمة وإشكالية الأمن الإنساني"، على الموقع الإلكتروني:
http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/
[2] جوزيف ناي،"مكافحة الإرهاب الجديد"،على الموقع الإلكتروني:http://www.project-syndicte.org/commentarirs/commen
[3] امنحدر برقوق،" العولمة وإشكالية الأمن الإنساني"، مرجع السابق.

فالكل تكلم على أن العولمة هي التي أدت إلى انتشار التهديدات بصورة كبيرة جدا ، لم تعد تقتصر فقط على التهديد العسكري والذي يكون على الدولة بل تهديدات تؤثر على الدول والأفراد ، و بالتالي ظهور أبعاد أخرى للأمن وليس فقط البعد السكري وظهور الفرد كمرجع أساسي للأمن وليس فقط الدولة، وبالتالي العولمة هي التي أدت إلى ظهور ما يسمى بالأمن الإنساني لأن التهديدات تتميز بأنها متحركة وذات طبيعة لا تماثلية وغير دولاتية وهذا ما جعل عددا من دارسي الأمن يدعون إلى أنسنة العولمة لضمان حد أدنى من حقوق الحياة باستمرار .

أما عن الجانب الاقتصادي فكان أثر العولمة التي تعني الانتقال لجعل الاقتصاد العالمي مرتبطا ومتشابكا من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول الاستثمارات المباشرة والتجارة....، مما يؤدي بالعالم للخضوع للسوق العالمية، والذي يؤدي بدوره إلى اختراق الحدود القومية والانحسار في دور الدولة، وهو ما يجعل الدول المغاربية أما خيارين [1]:

1) خضوع واستسلام دول المنطقة المغاربية لتيار العولمة والوضع العالمي الراهن، أي تحطم كل أمل للتكامل على المستوى المغاربي، سيؤدي ذلك لسلب جزء من سيادتها على اقتصادها الوطني من خلال تحكم الشركات المتعددة الجنسيات فيه.
2) بذل جهد كبير من اجل الاندماج والذي يؤدي إلى تخلي الأتباع عنها ما يمثل تحديا كبيرا للدول المغاربية وفي ظل وجود نظام البقاء فيه للأقوى على المنافسة والمساومة .

ولعل أبرز ما يتعلق بالواقع الاقتصادي المغاربي في ظل التحولات الدولية وعولمة الاقتصاد، هو استمرار عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة وانكشاف هذه الأقطار على الخارج، ما يصحب ذلك من تبعية للأسواق الخارجية والوقوع تحت الضغوط، فضلا عن تنامي المشاكل الاجتماعية في ظل زيادة المتطلبات وحجم السكان، إذ تعتبر أقطار المنطقة المغاربية من أكبر الأقطار العربية اعتمادا على الخارج.

إضافة إلى هذا فإن من آثار العولمة على أقطار المنطقة المغاربية اختلاف النهج الاقتصادي المتبع، الذي أدى إلى اختلاف الأنظمة التجارية والسياسات المالية وحتى

[1] محمد الأمين ولد أحمد جدو، "أثر التغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الإقتصادي في المغرب العربي"،بيروت:مجلة المستقبل العربي،العدد 2000,268ص28.

النقدية، مع عدم التنسيق في التعريفات الجمركية وتوحيدها، زيادة على عدم قابلية عملات دول المنطقة على التبادل فيما بينها إلا عبر العملات الأجنبية.[1]

ومن أكبر الآثار السلبية في ظل التكتلات الاقتصادية في النظام الراهن، ما قد تعانيه الدول المغاربية من المنافسة الشديدة من طرف الدول الآسيوية في السوق الأوروبية التي تفرض عليها تطوير قاعدتها الإنتاجية ورفع الكفاءة، ومقاييس الجودة، لتصبح قادرة على المنافسة ، ما يعني المزيد من التحدي.

فالعولمة رغم ايجابياتها مثل تدويل الاقتصاد، وعولمة الإنتاج إلا أنها أثرت بالسلب خاصة على الدول المتخلفة التي لم تستطع الاستفادة منها كالدول المتقدمة ولو جزئيا ولكن تبقى التحديات التي تواجه الوحدات السياسية هي ناجمة عن العولمة وأضرارها خاصة التهديدات النابعة من دول المنطقة المغاربية، فعن طريق العولمة وصلت هذه التهديدات إلى مناطق أخرى ولم تبق في الوطن الأم، وكذلك عن طريق العولمة وصلت تهديدات من دول أخرى إل الى دول المغاربية وبالتالي تبقى العولمة بمختلف حركياتها هي همزة الوصل بين مختلف الفواعل .

2-تأثير التنافس الأوروبي الأمريكي على أمن المنطقة المغاربية:

تتسم العلاقات الأمريكية-الأوروبية بمزيج من التعاون والتحالف ومن التنافس في آن واحد في المنطقة المغاربية، وسيتم التركيز في هذه الدراسة على عناصر التنافس بين الطرفين .

هذه العلاقات تحكمها المصالح الحيوية لكلا الطرفين في المنطقة، إذ تعتبر أوروبا أن المنطقة المغاربية هي مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي، والروابط التاريخية الاستعمارية، بينما تشكل المنطقة المغاربية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية فراغا استراتيجيا لابد من ملئه، وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وفي إطار عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم .

[1] محمد على داهش، الدراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكاتب العرب،2004،ص200

تتجلى مظاهر التنافس الأمريكي– الأوروبي في تزعم الولايات المتحدة الأمريكية للعالم الغربي، وهذا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء عهد القطبية الثنائية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز عالميا كقطب مهيمن، انطلاقا من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، المتمثلة في المحافظة لأطول مدة ممكنة بموقع قوة عظمى وحيدة في العالم، وذلك للحفاظ على المجال الأمريكي الذي ليس له حدود، إذ حيثما توجد المصالح الأمريكية، فهناك يمكن تحديد المجال الأمريكي[1] .

ولتكريس الهيمنة تستخدم السياسة الخارجية الأمريكية، القوة العسكرية المنتشرة عبر العالم، كما تستخدم القوة الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية، بهدف إقناع الخصوم الحاليين (أوروبا) بأنهم ليسوا في حاجة إلى أن يلعبوا دورا كبيرا نسبيا .

هذه النظرة تقابلها النظرة الأوروبية التي تحاول أن تجسد تواجدها باعتبارها الحليف الطبيعي للولايات المتحدة الأمريكية وقوة لها وزنها الإقليمي والعالمي، وذلك عبر قوات الردع الأوروبية، للتخلص من التبعية الأمريكية في مجال الأمن، من أجل الوصول إلى نقطة التوازن في علاقاتها مع أمريكا [2].

وقد شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 منعطفا أساسيا وتحولا جذريا لنوعية الخطاب والممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية لشعورها بأن هناك من يتحداها مما كان له الأثر على بروز تنافس أوروبي أمريكي على المنطقة المغاربية نتيجة التباين بين أهداف ومصالح كل طرف.

و لأن المتوسط يعتبر أحد العناصر المهمة للإستراتيجية الأمريكية الشاملة وباعتبار المنطقة المغاربية جزءا منه فقد سارعت الولايات المتحدة للتقرب من الدول المغاربية وشعوبها نظرا للاعتبارات التالية[3] .

1) أن المنطقة الجنوبية لحوض المتوسط غنية بمصادر الطاقة والمواد الأولية كما أنه ا نقطة وصل أو بوابة مرور إلى الدول الإفريقية الغنية بالموارد الأولية وخاصة البترول بالإضافة إلى أنها سوق مغرية لتسويق سلعها ومنتجاتها .

[1] سعيد اللاوندي، أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2003،ص81
[2] مرجع نفسه،ص174.
[3] وفاء سعد الشربيني،مرجع سابق،ص61

2) تعتبر المنطقة الجنوبية في حوض المتوسط غير مستقرة لسوء الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية مما دفع ببروز ظواهر جديدة في هذه المناطق تتخذ من العنف والجريمة المنظمة والمخدرات والهجرة غير الشرعية عملا لها، وبروز ظاهرة التطرف الديني والحركات الأصولية المتشددة والتي تعتبر الآخر عدوا لها .

وتجلى ذالك من خلال التحرك الأوروبي عبر مشروع برشلونة 1995 الذي نتج عنه مفهوما جديدا للشراكة يتمثل في كسر الفصل التقليدي بين الداخل والخارج من خلال حق التعامل المباشر مع المجتمع المدني ، وإحياء حوار 5+5 والذي تشجعه أوروبا قصد زيادة أكبر نفوذ في المنطقة المغاربية والحيلولة دون التسرب الأمريكي لها والحد من دوره، وخاصة بعد انتهاء أزمة لوكاربي سنة 2004 ،وهذا نتيجة المصاعب التي واجهت مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وكان هذا كله بمثابة إشارة قوية للولايات المتحدة الأمريكية أن شمال إفريقيا هو فضاء استراتيجي.[1]

بينما نجد في المقابل التحرك الأمريكي عبر مبادرة إيزنستات 1998 القاضية بإيجاد شراكة أمريكية مغاربية مع الدول الثلاثة (المغرب، تونس، الجزائر)، مستغلا في ذلك العراقيل التي واجهت مشروع الشراكة الأورو متوسطية، حيث شكل ذلك تحديا جديدا للسياسات الأوروبية في المنطقة وصور على أنه خيار بديل ومنافس لمشروع الشراكة الأورو متوسطية مع الدول المغاربية، كونه يفصل بين الاقتصادي والسياسي ولا يعتبر الإصلاح السياسي والديمقراطي شرطا من شروط المشاركة ما زاد من إغراء الطرف المغاربي.[2]

إذا المشروعان هما عبارة عن تنافس خفي و غير معلن بين أمريكا والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة ويمكن إجمال الموضوعات الرئيسية التي يتم عليها التنافس بين الطرفين في ما يلي:

- المصالح الاقتصادية وخاصة النفطية منها .
- محاولة الهيمنة والسيطرة على مناطق النفوذ في المنطقة
- إرساء الثقافة واللغة (الفرنسية/ الإنجليزية)، وأنماط الاستهلاك الغربي.

[1] خير الدين العايب،"البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية"، مجلة شؤون الشرق الاوسط العدد15،أفريل2004،ص47

[2] وفاء سعد الشربيني ،مرجع سابق،ص64.

- كسب الولاء السياسي من الأنظمة الغربية القائمة.

مما سبق يمكن الوقوف على الآثار المترتبة على المنطقة المغاربية وهي:

- من المفروض أن الشراكة تتضمن المساواة والندية، ولكن يلاحظ أن المباحثات قد كانت بين مجموعة دول أوروبية ككتلة واحدة ممثلة في الاتحاد الأوروبي كطرف لها إستراتيجية مهيمنة في جميع المسائل التي كان التباحث من أجلها، ومن هنا لم تستطع أن تمتلك أية دولة من دول المنطقة المغاربية أية قوة تفاوضية قادرة على التعامل مع الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة لمبادرة إيزنستات فهي مبادرة أمريكية الهدف منها الاستحواذ على المنطقة اقتصاديا وتأمين طريق النفط، ومراقبة أوروبا وتكريس الهيمنة على مختلف بقاع العالم.[1]
- إن المشروعان سواء الأوروبي أو الأمريكي يعتمدان على حرية التجارة ودعم القطاع الخاص والخوصصة كمداخل للتنمية في المنطقة، وهي مسائل أثبتت التجارب عدم صلاحيتها لإحداث التنمية في البلدان النامية، لأنها تقوم على فرضيات لا تتحقق على أرض الواقع، مثل العمالة الكاملة، سهولة تنقل الأيدي العاملة من بلد إلى آخر، ومن قطاع إلى آخر، كما تفرض وجود المنافسة الكاملة، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية كل تلك الأمور لا يمكن تحقيقها في البلدان المغاربية، نتيجة طبيعة وظروف المجتمعات المغاربية والتي تحتاج إلى مرحلة طويلة للتحول الاقتصادي مدعمة من قبل الدولة، وذلك للوصول إلى عملية التنمية والتكامل بين بلدان المنطقة المغاربية.[2]
- يشترك المشروعان من حيث الهدف في محاربة انتشار ما يسمى بالأصولية الإسلامية، تحت شعار محاربة الإرهاب الدولي، إلا أنهما ينطلقان من مقولة خاطئة مفادها بأن الدين الإسلامي يشكل خطرا إرهابيا على كل من أوروبا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والحقيقة أن الدين الإسلامي بريء من هذه التهم والأوصاف [3].

مما سبق يمكن القول أن سياسة القطبين تجاه المنطقة المغاربية، رغم اختلاف الطرق المستخدمة والتي تتأرجح بين القوة والردع من جانب، والإغراء من جانب آخر، إلا أنها

[1] سمير صارم، أوروبا والعرب من الحوار...إلى الشراكة،دمشق:دار الفكر،2000،ص333-338.
[2] محمد الأطرش،" المشروعات الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي"،بيروت: مجلة المستقبل العربي،العدد201،أوت1996
[3] لعجال أعجال محمد الأمين، مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وآليات التصدي له مرجع سابق،ص9

تصب في الشكل الجديد للإمبريالية والديمقراطية الشمولية والدكتاتورية ، وهي أشكال جديدة من الاستعمار، تمارس على الدول النامية ومنها الدول العربية والمغاربية، وذلك في إطار الدفاع عن النظام الدولي الجديد المنبثق عن الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين .

من هذا المنطلق يجب على الدول المغاربية وبإمكانها استغلال التنافس الأوروبي – الأمريكي بطريقة عقلانية عند إدارة اللعبة التنافسية مع أمريكا من جهة وأوروبا من جهة أخرى، وأن غياب المنافسة يخدم الإستراتيجية الأمريكية – الأوروبية معا على حساب دول المنطقة، عبر تقديم التسهيلات لكل منهما، وبالتالي تنتهي المنافسة ويتوصل الطرفان الأمريكي والأوروبي إلى اتفاق بينهما للاستحواذ على ثروات المنطقة وتقسيمها .

وعليه فاللعب على التناقضات الأمريكية الأوروبية بما يخدم مصالح الدول المغاربية، يكون بالتركيز على آليتين، يمكن من خلالهما التصدي لهذا التنافس، يتمثلان في: تدعيم الإتحاد المغاربي، وتفعيل التعاون المشترك بين الدول العربية في إطار البديل الإقليمي العربي، مع إدخال أطراف دولية أخرى في اللعبة مثل الصين واليابان عن طريق إقامة علاقات مختلفة معهما وخاصة المسألة الأولى والمتمثلة في تدعيم الاتحاد المغاربي .

إذ نجد المقومات الأساسية للتكامل موجودة سواء أكانت ثقافية كوحدة الدين واللغة وتشابه العادات والتقاليد ، أو اقتصادية كوجود الموارد الاقتصادية من طاقة بشرية وخامات معدنية وموارد زراعية، هذا بالإضافة إلى التواصل الجغرافي وتنوعه ، و يبقى فقط تفعيل كل هذه العوامل، ووضع المصلحة المشتركة فوق كل اعتبارات سياسية [1].

ومن أجل التخلص من الهيمنة الأمريكية والأوروبية على المنطقة المغاربية ، التأكيد على نبذ الخلافات الجانبية بين دول المنطقة ، وإفساح المجال إلى النظرة الواقعية بعيدا عن التأثيرات السياسية ، والتطلع إلى بناء نظام مجتمعي، يكون كقاعدة للانطلاق نحو أهداف مشتركة للإنتاج والمبادلات والاستثمار، مما يدعم العمل الوحدوي، بالنظر للمصير المشترك والتكفل بمصالح شعوب المنطقة .

[1] أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية....من هافانا إلى مراكش ،القاهرة :الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر،1998،ص245.

المبحث الرابع: التحديات الأمنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي

تواجه الدول المغاربية جملة من التحديات الأمنية القديمة المتجددة على ضوء المعطيات الإقليمية أو الدولية الجديدة في الآونة الأخيرة خاصة بعد ما عرف بثورات الربيع العربي، تلك الأخيرة التي ساهمت في إعادة صياغة الأوضاع المختلفة في المجتمعات المغاربية والعربية عموما، وما أفرزته من علاقات تفاعلية بين الدول خاصة في الجوانب الأمنية، بسبب انفلات الأوضاع الأمنية بعد سقوط الأنظمة السابقة، والانتكاسات السياسية المتعاقبة للأنظمة الجديدة وعدم مقدرتها على تحقيق الحد الأدنى من التوافق بين التيارات السياسية والأطياف الاجتماعية التي يتميز بها المجتمع العربي، إضافة إلى الأدوار المختلفة التي تؤديها المنظمات الدولية والدول الأجنبية داخل هذه الدول والتي أصبحت تشكل تحديا أمنيا حقيقيا في المنطقة المغاربية .

المطلب الأول: الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن المنطقة المغاربية

تعيش المنطقة المغاربية على وقع أهم تحول سياسي مغاربي منذ الاستقلال في إطار ما سمي بثورات الربيع العربي المطالبة بالتغيير، وسنتناول خلال هذا المطلب الأزمة الليبية لكونها حملت معها الكثير من عناصر التهديد والتوتر في منطقة شمال إفريقيا بأسرها.

هذه الأزمة جعلت الوضع الأمني في المنطقة مغلفة بطابع الهشاشة، نتيجة نفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، الأمر الذي شجع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي، واستفادتها من الوضع لتنمية نشاطاتها الإرهابية، والدخول في مرحلة متقدمة من التسليح السريع، جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث أصبحت هذه المجموعات بعد نفاذها إلى ليبيا تمتلك أنواع عديدة من الصواريخ، والتي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن "الثوار" من السيطرة على مخازن الأسلحة.

فالتواجد المتنامي لعناصر المجموعة الإرهابية في ليبيا، كان وراء المخاوف التي عبرت عنها الجزائر وبعض الدول الأخرى، بخصوص تحول الأزمة الليبية إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لزيادة نشاطاتها بالمنطقة من خلال حرية الحركة التي أتاحها هذا الصراع، وتهريب الأسلحة إلى فروع القاعدة خارج ليبيا، كانت له تداعياته الأمنية على

المنطقة عامة وعلى الدول المجاورة بصفة خاصة، وهو ما يؤكده إلقاء القبض على عناصر من التنظيم الإرهابي في كل من الجزائر وتونس ومصر وبحوزتهم أسلحة من العيار الثقيل[1].

وهناك جملة من الاعتبارات تركت الوضع السياسي والأمني في ليبيا ما بعد القذافي يتسم بالفوضى وعدم الاستقرار وهو مرشح لفترة أطول، منها انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا القذافي سابقا، مما أدى إلى وجود فراغ رهيب في الحياة السياسية والإدارية بعد سقوط النظام، وربما تبقى لفترة طويلة نسبيا مفتوحة على كل الاحتمالات، إضافة إلى الافتقار الشديد إلى المؤسساتية، نتيجة غياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين والبنى التنظيمية والمؤسسية والسياسية في الدولة، ما زاد من اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية الوليدة، بالبنى الاجتماعية القبلية التقليدية وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى اضطرار النظام السياسي الحالي في ليبيا إلى التنازل أمامه قصد تجنب الإخفاق في إدارة سلطة الدولة[2] .

من جهة أخرى فإن الميليشيات التي لعبت دورا حاسما في الإطاحة بنظام (القذافي) أصبح اليوم يكتنفها الغموض في ظل فشل السلطات الليبية في التحكم في السلاح المتواجد بين أيدي هذه الميليشيات وعجزها إلى حد الآن عن استرجاعه، ما أصبح يشكل تهديدا على الأمن الليبي وحتى على دول الجوار، والمصدر الرئيسي الذي تتسلح منه الجماعات الإرهابية المنتشرة في دول الساحل وفي الجزائر وتونس ومصر، كما شكل مصدرا رئيسيا لتموين الجماعات المسلحة في الحرب على مالي[3]، ويذكر في هذا الصدد أن أكثر من 125000 ليبي يحملون السلاح ولا يعملون تحت قيادة سلطة مركزية، هذا الوضع جعل الحكومة الحالية غير قادرة على التعامل مع مكونات المشهد السياسي والأمني في ليبيا وعدم معايشتها للحدث على أرض الواقع، وهو ما ينجر عنه مخاطر كبيرة ليس على استقرار ليبيا فقط وإنما على المنطقة المغاربية برمتها.

لا شك أن طبيعة الصراع داخل ليبيا وطول مدته نسيبا خلف جوا مشحونا بين دول المنطقة سببه المواقف المتناقضة بين دول تجمعهم منظومة إقليمية محلية واحدة، وهذا نظرا

[1] أحمد إدريس وآخرون،"أزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"،مجموعة الخبراء المغاربيين،مركز الدراسات المتوسطية والدولية،العدد6،سبتمبر2011،ص1.

[2] عبد الإله بلقزيز،ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل،بيروت:منتدى المعارف،2012،ص230.

[3] ر.

لدوافع وأولويات كل دولة. فتونس ورغم تعاطفها مع المعارضة والسماح لممثلين عنها بالتواجد فوق أراضيها بصفة غير رسمية، إلا أنها حاولت أن تقف موقف الحياد والمحافظة على مسافة معقولة بين الطرفين، لأنها تتحرك مجبرة نظرا لوضعها الانتقالي، وربما نتيجة تعرضها إلى ضغط من قوات الحلفاء في إطار عمليات حلف الناتو .

أما الجزائر وموريتانيا فقد أعلنتا أنهما تلتزمان الحياد وتعتمدان على الإتحاد الإفريقي، ورفض التدخل الأجنبي، كما عبرت الجزائر عن تخوفها من توغل تنظيم القاعدة في كامل المنطقة، وهي التصريحات التي رأى فيها المجلس الوطني الانتقالي الذي تولى قيادة الثورة آنذاك دعما لكتائب القذافي وإن كانت في الواقع غير مدعومة بأي أدلة ثابتة ، أما المغرب فقد اختار التدخل العسكري، من خلال الاعتماد على الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة والقوى الغربية المتدخلة.

انطلاقا من هذه المعطيات يتضح أن الوضع في ليبيا مرشح لعدم الاستقرار، وهو ما ينطوي عليه العديد من المخاطر بالنسبة للدول المغاربية، خصوصا تأثيره على التحول الديمقراطي الجاري في بعض أقطاره خاصة الجارة تونس، نظرا للقرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والتأثير الاقتصادي، إضافة إلى تعلل بعض الأنظمة الأخرى في المنطقة بما هو جاري في ليبيا من أجل تعطيل مسار التحول الديمقراطي والمحافظة على الوضع القائم. كما له تأثيراته السلبية على الوضع الاقتصادي في المنطقة ويتجلى ذلك من خلال : **أولا** خسران السوق الليبية بالنسبة للبضائع و خاصة التونسية منها، **وثانيا** لكونها سوق عمالة مهم بالنسبة للدول المغاربية مما سيشكل أعباء إضافية على هذه الأقطار التي تعاني في أغلبيتها من بطالة متفاقمة.[1]

المطلب الثاني: عودة هاجس التطرف والموقف الأوروبي منه .

تعرضت بلدان الربيع العربي لعدد من المشكلات السياسية التي ارتبطت في المقام الأول بطول الفترة الانتقالية وعدم قدرة المسئولين الحاليين، على احتواء أزمات هذه المرحلة الحساسة، بسبب عدم التوافق السياسي وتصاعد حدة الانشقاقات داخل النخب السياسية المسيطرة في الدولة، بالإضافة إلى تزايد حدة التدخل الخارجي، هذه العوامل جعلت الحكومات الجديدة في بلدان الربيع العربي غير قادرة على الخروج من دائرة الفشل المؤدي

[1] أحمد إدريس وآخرون،مرجع سابق،ص2

إلى انهيار الدولة . والسؤال الذي يجدر بنا طرحه هنا هو ما هي أسباب تفشي ظاهرة التيارات التي تتسم بالتطرف في المواقف "التطرف السياسي" .؟

لعل الكثير من المفكرين يتفقون على أن الأسباب متعددة منها الداخلية والخارجية ولاشك أن حالة الاغتراب الاجتماعي والتهميش وقمع الحريات وحملات الاستئصال وضعف المشاركة السياسية التي تعرضت لها التيارات المعارضة في البلاد المغاربية لاسيما التيارات الإسلامية منها خلال العقود السابقة، هي من بين ابرز الأسباب .

على الرغم من أن الكثير من المراقبين يرون أن المرحلة الانتقالية في تونس هي الأكثر سلاسة فيما بين دول الربيع العربي، باعتبارها مثلت النموذج الذي احتذت به عدد من الأقطار العربية بعد نجاحها في إنهاء نظام زين العابدين بن علي، إلا أن الأجواء السياسية المشحونة بين الأطراف السياسية نتيجة افتقاد الثقة فيما بين الإسلاميين والمعارضة العلمانية، متمثلة في التجاذبات القوية بين التيار السلفي المتشدد من جهة وحركة النهضة الإسلامية من جهة والتيار العلماني من جهة أخرى، ويثير هذا الأخير تساؤلات عدة عن طبيعة العلاقة بين السلفيين وحركة النهضة، واتهامها بالسكوت عن العنف الممارس من طرف تيار السلفيين .

هذا التطرف في المواقف أدى إلى عدم اتفاق الأطراف السياسية على النصوص الرئيسية في مشروع الدستور الجديد، سواء تعلقت بطبيعة نظام الحكم أو مكانة الشريعة في الدستور، الأمر الذي يزيد من طول الفترة الانتقالية التي كان يفترض أن تنتهي في 23أكتوبر 2012 .وهو ما قد يقود البلاد إلى أحد السيناريوهين، إما أن تستمر الحكومة على حساب ما تبقى من الدولة إلى أن تدفع بها إلى الانهيار أو أن تندلع موجة شعبية جديدة ضدها، وهو ما حدث في مصر في 30 جوان2013[1] .

لقد تخوفت أوروبا من وصول الإسلاميين إلى السلطة بعد نجاح ثورات الربيع العربي في تونس وليبيا ومصر، الأمر الذي جعلها تتردد في دعم هذه الثورات باستثناء الحالة الليبية، استنادا إلى معطيات إستراتيجية، فالإسلاميون جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي في الدول العربية، وبالتالي بدأت سياسات هذه الدول تقبل بفرضية الإسلام المعتدل بدل من

[1] رنا أبو عمرة، "أوضاع الربيع العربي في ظل مقياس الدول الفاشلة"،على الموقع الإلكتروني:
/http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/3220

الإسلام المتطرف في الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، وتعتبر فرنسا من أبرز الدول الأوروبية التي تولى اهتماما بالغا للإسلام السياسي، نظرا لأن الجالية الإسلامية في فرنسا تمثل ثقلا سياسيا ملحوظا، كما تخشى فرنسا من بروز ما يعرف بالنموذج الإسلامي المتطرف، الذي يهدف إلى تعريب وأسلمة فرنسا من ناحية، ويقوم بنشاطات وأعمال تخريبية في أوروبا عامة، معتبرة في ذلك أن الإسلام هو العدو الأول لأوروبا معتمدة على وسائل الإعلام العنصرية في ذلك، و على الرغم من أن أوروبا تضم هي الأخرى تيارات عنصرية، أعادت إنتاج الخطاب العنصري القديم الذي صيغ في القرن التاسع عشر، يبرر شرعية الاستعمار الغربي لدول العالم الثالث، هذه التيارات يزعجها تواجد ملايين من المهاجرين المنحدرين من أصول إسلامية في قلب أوروبا، خاصة وأن الإسلام هو الدين الثاني في فرنسا[1] .

هذا يقودنا إلى الاعتقاد بأن الدول الأوروبية بشكل عام، تخشى من انتشار التطرف السياسي على أراضيها، وأن التطرف الديني في بعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط وحد جهود الدول الأورو متوسطية لمواجهة هذه الظاهرة، وبالتالي يمكن القول أن الإسلام السياسي يعتبر من أبرز العوامل التي أدت إلى توثيق التعاون الأورو المتوسطي في إطار ما يعرف بعملية برشلونة، لا سيما وأن العديد من الدول المتوسطية تشاطر أوروبا في مخاوفها من الأصوليين .

ومما سبق يمكن القول أن مواجهة التطرف لا تكون بنفس الأسلوب، وإنما بتبني إجراءات ٍ وقائية ، كتكريس الحريات الفردية والمساواة واحترام الرأي المخالف والقيام بحملات إعلامية منظمة لنشر هذه القيم ، والتصدي بقوة القانون لوسائل الإعلام التي تنشر الكراهية بين الأحزاب والمذاهب وتعمل على تقسيم المجتمع ودفعها إلى الحياد والمهنية ، كما ينبغي للمؤسسات التربوية أن تعمل على تكريس قيم الديمقراطية والتسامح ومفهوم الحقوق والواجبات ، ومهما يكن فان التطرف السياسي أكبر عدو للديمقراطية وهو ليس حكرا على الأحزاب الدينية دون سواها كما يروج البعض ، بل التطرف هو ظاهرة تخص كل الأحزاب والإيديولوجيات مهما اختلفت مرجعياتها و إن حصرها في جهة معينة يعني السماح للعديد

[1] مصطفى خشيم،" ثورات الربيع العربي و الموقف الأوروبي من الإسلام السياسي"،على الموقع الإلكتروني:
http://www.libya-al-mostakbal.org/news/clicked/1819

من الجهات المتطرفة الأخرى بالنشاط وتهديد الديمقراطية وزعزعة الاستقرار، ولذا لابد من وضع مقاييس واضحة للتطرف السياسي تلزم جميع الأحزاب وتعرض المخالفين للعقاب.

المطلب الثالث: مخاطر التدخل الخارجي في الشؤون المغاربية.

1/التدخل الغربي :

تسببت حالة عدم الاستقرار التي سيطرت على الدول العربية في أعقاب ما سمي إعلاميا بثورات الربيع العربي ، في عودة شبح التدخل الأجنبي في تلك الدول، خاصة بعد مطالب بالتدخل العسكري في بعض الدول التي تطور فيها الصراع إلى حد حمل السلاح، وكانت أولى الدعوات للتدخل الأجنبي في دول الربيع العربي، من طرف إحدى ممثلات حزب "الوطنيون الديمقراطيون الموحد ، " الذي تزعمه المعارض التونسي شكري بلعيد الذي تم اغتياله بتاريخ 2013/02/06 ،في حوار لها على قناة "فرانس 24 " الفرنسية، مطالبة فرنسا بالتدخل في تونس للتصدي للإسلاميين على غرار ما فعلته في مالي. ولم تكن هذه الدعوة الأخيرة في تونس، حيث دعا الباجي قائد السبسى، المعارض البارز ورئيس حركة "نداء تونس ، " في حوار له مع إحدى الإذاعات الفرنسية، فرنسا إلى دعم القوى المدنية في تونس، قائلا ": نطلب من فرنسا أن تدعمنا وتدعم تونس المدنية والديمقراطية التي نريد التقدم بها إلى الحداثة، ويريد الإسلاميون العودة بها إلى الخلف[1]".

هذه الدعوات ترجمت على أرض الواقع من خلال تصريحات وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس بتعليقه على اغتيال شكري بلعيد ووصف للحكم الإسلامي بأنه فاشية إسلامية متزايدة، سرعان ما أدى ببعض الأحزاب السياسية الإسلامية إلى التظاهر أمام السفارة الفرنسية في تونس للتنديد بالتدخل الفرنسي في الشئون الداخلية التونسية.

هذا التدخل الأجنبي لم يقتصر على تونس فقط، فالأزمة الليبية سرعان ما تم تدويلها في شكل تدخل أجنبي تحت مضلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973 بتاريخ 2011/03/17 ،الذي ٍ يقضي بالحضر الجوي على ليبيا لحماية المدنيين. هذه الضربة حتى وإن اقتضتها الأوضاع الإنسانية الكارثية على الأرض، بضرورة الحماية الدولية

[1] عبد العزيز الشرفي،" شبح التدخل الخارجي يهدد دول الربيع العربي"،على الموقع الإلكتروني:
http://www.masress.com/elwatan/132190

للسكان[1] .لكن من المعروف أن "حلف شمال الأطلسي" الذي أوكلت له مهمة تنفيذ هذا القرار، تقوده الدول الغربية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، الساعية أصلا إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي لما يتمتع به من جودة وقرب لموانئها .

وهنا ينبغي التنبيه إلى أن مطامع الدول الغربية التي قادت هذا التدخل تحت رعاية عربية وفرتها الجامعة العربية، ستكون له مخاطر على المنطقة المغاربية عموما وليبيا تحديدا، لكونه خطر سيادي ويتمثل في مستقبل قرار الدولة والنظام القادمين في ليبيا على ضوء حقيقة سياسية لا يمكن تجاهلها، ومفادها أن "حلف الناتو" كان شريكا أساسيا لـ "المجلس الوطني الانتقالي" ومقاتليه في إسقاط نظام القذافي، ما قد يجعل القرار الليبي رهين لتلك القوى الغربية، خاصة إذا علمنا أنه لا يوجد في سيرة الحلف ما يقوم به دليل على أنه حريص على حرية الشعوب .

2/ التدخل الخليجي :

كانت الأزمة الليبية مناسبة لمجلس التعاون الخليجي، الذي تمتعت فيه القيادة السعودية بتبن صلب[2]، ليعبر عن تماسكه الإقليمي من حيث توافق المواقف السياسية والأمنية وليتحرر من خليجيته التي تجعل منه منظومة إقليمية محلية محضة، فهي مناسبة لانتشار خليجي غير معهود في المنظومة العربية عموما والمنظومة المغاربية خصوصا، وبغض النظر عن الدوافع والأهداف، وصواب التدخل الخليجي من عدمه في تلك الظروف والوقت، فإن المجلس الخليجي كان سباقا في التحرك ، فقد قامت دوله بتعبئة عربية لاستصدار قرارا من الجامعة العربية لإقامة منطقة حضر جوي وضمان تغطية عربية لقرار مجلس الأمن، وفي نهاية الأمر شرعنة عربية للتدخل في ليبيا، بل وذهب البعض منها (قطر والإمارات) إلى حد المشاركة عسكريا في التدخل وأصبح مجلس التعاون الخليجي مؤثرا في الأمن الإقليمي المغاربي .

كما كانت أحداث الربيع العربي بصفة عامة فرصة لدولة قطر لتوسيع نفوذها السياسي في العالم العربي ومنها المنطقة المغاربية، في ظل غياب تام للنفوذ العربي في

[1] السيد ولد أباه، "الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير..يوميات من مشهد متواصل، بيروت: جداول للنشر والتوزيع،2011،ص86-85-98.

[2] عبد العزيز الشرفي، مرجع سابق.

المنطقة نفسها ، مستغلة في ذلك إمكاناتها الاقتصادية وتأثيرها الإعلامي المعتمد أساسا على قناة الجزيرة، خاصة إذا علمنا أن هناك طرح مفاده أن هذه الأخيرة تعتبر بمثابة انعكاس للخطوط الأساسية للسلوك الخارجي لدولة قطر، ويمكن القول أن القيادة القطرية اعتبرت الربيع العربي الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد نفوذها وموقعها الإقليميين، وكان الرد الفوري لقطر على الانتفاضات العربية النشر الفعلي لترسانتها الإعلامية، ونشاطها الدبلوماسي، ودعمها المالي، وحتى دعمها العسكري إن طلبته الأطراف كما في ليبيا وسوريا[1] وكان جلي هذا التدخل في تونس من خلال الدعوة التي تلقاها ملك قطر من طرف حركة النهضة لحضور الجلسة الافتتاحية "للمجلس التأسيسي" والتي كانت محل رفض من مختلف القوى السياسية في البلاد بالنزول إلى الشارع ومقاطعة الجلسة الافتتاحية للمجلس، اعتراضا على مساندة الجزيرة لحركة النهضة من خلال التغطية الإعلامية والدعم المادي لها، بدعوى أن قطر تفضل قوة سياسية معينة، هي الإسلاميين عموماً، على القوىّ السياسية الأخرى.

على جانب آخر ، وإذا نظرنا إلى الوضع في ليبيا نجد مساحة التدخل القطري كانت واضحة، وكان الدعم القطري هو حجر الزاوية في إسقاط نظام القذافى، وقدر الشعب الليبي نفسه هذا الدور، خاصة أن قطر تصدرت تحرك الجامعة العربية لدعوة الأمم المتحدة إلى فرض منطقة حظر جوي في ليبيا، كما دعمت الثوار بالسلاح والمعدات، ووفقا لتقرير نشرته "رويترز" قدمت قطر أكثر من 400 مليون دولار كدعم مالي مباشر للمجلس الوطني الانتقالي . وقال محمود جبريل، رئيس المكتب التنفيذي السابق، في تصريحات سابقة "إن قطر أنقذتنا أثناء أزمتنا من خلال مساعدتنا في زيادة عائداتنا الاقتصادية"، وأشارت بعض التقارير إلى أنه بعد تجميد الأرصدة الليبية عرضت قطر تسويق مليون برميل من النفط لحساب المجلس الوطني الانتقالي وتحقيق 100 مليون دولار من العائدات عن هذا الطريق[2] وهو ما أزعج الشعب الليبي كثيرا فيما بعد واعتبروا أن ليبيا تعيش تحت الوصاية القطرية.

[1] عبد الرحمن أياس، " قطر والربيع العربي"، على الموقع الإلكترونيhttp://www.lb.boell.org/web/50-1053.html

[2] آمال رسلان، سماح عبد الحميد ونهى محمود،"قطر ...مخلب القط الأمريكي لاحتواء الربيع العربي"،على الموقع الإلكتروني: &http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=615464

الخاتمـــــة

2020 / 2019

من خلال ما تطرقنا إليه في فصول هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص بأنه في ظل طبيعة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود في منطقة المتوسط والتي تمثلت في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، لم يعد بمقدور أية دولة مهما بلغت من قوة تحقيق أمنها بمفردها، ومن الطبيعي أن تتأثر الدول بما يدور حولها من تحولات إقليمية.

ومن الواضح جدا شدة تأثر دول جنوب المتوسط بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الإقليمية، ويرجع هذا التأثر إلى اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة "التهديد المباشر لأمن واستقرار" وهذه التهديدات والمخاطر ذات طبيعة وبنية معقدة، حيث تشكل ارتبطا وثيقا ببعضها البعض،و كيف لهذه الدول المتظررة أن تتكيف لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة و من خلال هذه الدراسة نخرج بالنتائج التالية:

-ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط والتي تمثلت في الإرهاب والهجرة غير شرعية الجريمة المنظمة ... راجع إلى الموقع الإستراتيجي للمنطقة والاختلاف الإيديولوجي والديني والسياسي لدول المتوسط جعلها بؤرة لهذه التهديدات خاصة شمال إفريقيا و منطقة الساحل.

-شكل الحراك السياسي العربي الراهن "الربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار الجزائر و تونس وليبيا،والأزمة التي وقعت في مالي منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالمنطقة في إطار التحولات الكبيرة والمهمة التي تشهدها البيئة الاقليمية، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في هذه المنطق قد زاد من حدة تأثيرها على الأمن الوطني ولعل أبرز هذه التهديدات التي باتت تهدد المنطقة جراء أحداث الحراك السياسي في تونس وليبيا والجزائر والأزمة في شمال مالي هي انتشار وتنامي نشاط الإرهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات المتطرفة في هذه الدول وما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الإرهابية إلى داخل دول اورو مغاربية، كذلك نجد تزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة تجارة وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة اللاجئين داخل التراب شمال افريقيا.

–وتعمل دول المنطقة على مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال تدعيم كافة حدودها بالوحدات العسكرية، المعدات، الآليات و الجنود بغرض تأمينها من تهديد خارجي محتمل، و بإعادة هيكلة و تحديث و تجهيز للأجهزة الأمن المكلفة بحراسة و حماية الحدود،كالدرك الوطني و حرس الحدود و الجمارك لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية كما انتهجت مقاربة تنموية وتعاونية إيمانا منها أن هذه التهديدات نظرا لطبيعتها تتطلب إستراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بالاعتماد على القانون الدولي وفي ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان كما تنتهج دول جنوب متوسط أسلوبا مرنا في حل الأزمات الأمنية والسياسية في البيئة الإقليمية وهذا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا وفقا لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية، غير أن التحولات التي تعرفها البيئة الأمنية الإقليمية للدول جنوبية جعلت من البعض ينادي بضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ في الفعل الأمني والسلوك الخارجي، لأن هذه الأزمات الأخيرة خاصة الحراك السياسي والأزمة السياسية والأمنية في تونس وليبيا، والأزمة في شمال مالي، جعلت من من هذه الدول أن تتحرك وفق رد الفعل وليس من منطق المبادرة والفعل الأمني والدبلوماسي، وبالتالي ضرورة تحليل هذا التراجع في السياسة الخارجية لهذه الدول تجاه الأزمات الإقليمية التيتهدد أمنها واستقرارها، وضرورة كشف مواطن الخلل و إتلافيها وتطوير

عقيدة أمنية وسياسة خارجية أكثر تطور وأكثر تكيفا مع متطلبات المرحلة الراهنة في ظل التحولات التي تفرضها البيئة الإقليمية والعالمية.

–ونتوصل أنه لا يمكن لدول الجنوب متوسط الاستمرار بالتفكير الضيق لأمنها الوطني من مقاربة تأمين الحدود و محاولة عزل نفسها بل يجب أن تشارك في "بناء نظام أمن إقليمي" يحقق لها متطلباتها الأمنية في إطار ما يسمى في علم الجغرافيا العسكرية بفكرة الدفاع على الخطوط الخارجية.

قــائمة المصـادر و المراجـــع

2020 / 2019

*سليمان عبد الله حربي،"مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية.

* ممدوح شوقي كامل،الأمن القومي و الجماعي الدولي،دون طبعة ، القاهرة دار النهضة العربية

* روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر

* ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط، دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية**

. وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط

*** وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في إستراتجية الحلف الأطلسي – دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب– مذكرة لنيل شهادة**

الماجستير تخصص علوم سياسية، جامعة تيزي وزو

* بن محمد الشقحاء فهد، الأمن الوطني: تصور شامل– المفهوم الأهمية مقومات، جامعة نايف

* طارق رداف، الاتحاد الأوربي– من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة

(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة

محمد الميلي، **الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي، في: الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات**

. المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس، 1996 ، ص 117

عمار حجار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي: إستراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي**

. شهادة ماجستير في العلاقات دولية،قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، جوان 2002)، ص70-73

سليمان عبد الله حربي، **المرجع السابق الذكر**، ص (27-28

ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة،

. تخصص: سياسة مقارنة (جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2010)، ص 25

عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، ط 1 . دار الخلدونية، الجزائر

عمار بالة، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، رسالة

. 2012 ،ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة

جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**

تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية

. والعلاقات الدولية ، ، (جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية

محمد السيد سليم،**العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية**، الرياض: مطابع جامعة سعود،دون طبعة

ياسين سعيدي ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد بن أحمد)
. وهران 2،كلية الحقوق والعلوم السياسية

عادل عبد الجواد الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني** ،ط 1، السعودية ،مكتبة الآداب

منيرة مقدر ،**التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة** ،رسالة ماستر في الحقوق ،تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان،(جامعة محمد)خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية

منيرة مقدر ،**التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة** ،رسالة ماستر في الحقوق ،تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان،(جامعة محمد) خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية

كمال المنوفي،"**الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي**"،بيروت:مجلة المستقبل العربي

ثناء فؤاد عبد الله، التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربي:قضايا أساسية، في: أحمد منسيتي وآخرون، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العرب**،القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

عبد المالك الوزاني،"**الشرعية والاختيارات الدستورية:حالة المغرب العربي**"،القاهرة:مجلة الديمقراطية